مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م. جامعة الكويت

دور المرجعية الدينية في التأثير على السياسة الخارجية العراقية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

ملخص
رسالة ماجستير

شهد صباح أحمد

سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية
(الماجستير والدكتوراه)
الرسالة (٧٠)

الكويت ٢٠٢٤م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م. جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY
1966

سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية
(الماجستير والدكتوراه)
الرسالة (٧٠)

دور المرجعية الدينية في التأثير على السياسة الخارجية العراقية خلال الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٢١)

ملخص رسالة ماجستير

إعداد:
شهد صباح أحمد

إشراف:
أ. د. عبد اللّه يوسف سهر

الكويت ـ ٢٠٢٤م

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. عثمان حمود الخضر
القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

أ. د. يعقوب يوسف الكندري
القائم بأعمال مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. عبدالله عقله الهاشم
قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية ـ جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
القائم بأعمال رئيس قسم الجغرافيا
كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

أ. د. غانم حمد النجار
قسم العلوم السياسية
كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

أ. د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية ـ جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

د. بدر عثمان مال الله
المدير العام السابق للمعهد العربي للتخطيط السابق
دولة الكويت

سعادة السفير / سميح عيسى جوهر حيات
مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

سعادة السفير / عبد العزيز الشارخ
المدير العام السابق لمعهد سعود الناصر الدبلوماسي الكويتي ـ دولة الكويت

د. ناصر جاسم الصانع
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
دولة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)

الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني **cgaps@ku.edu.kw**

الموقع الإلكتروني **www.cgaps.ku.edu.kw**

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٤م

المحتويات

رقم الصفحة

ـ الملخص باللغة العربية.....	١١
ـ المقدّمة.....	١٤
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيم الأساسية	
ـ إشكالية الدراسة:.....	١٩
ـ أهمية الدراسة:.....	٢٠
ـ فرضيات الدراسة:.....	٢٠
ـ مصطلحات الدراسة.....	٢١
ـ منهجية الدراسة.....	٢٢
ـ المداخل النظرية.....	٢٥
ـ أدوات جمع المعلومات:.....	٢٨
ـ الأدبيات السابقة:.....	٢٩
الفصل الثاني: نشأة المرجعية الدينية والحوزة العلمية ودورها من القضايا السياسية	
ـ **المبحث الأول**: الجذور التاريخية للمرجعية الدينية.....	٣٤
ـ **المبحث الثاني**: نشأة الحوزة العلمية وتطورها.....	٣٨
ـ **المبحث الثالث**: الدور السياسي للحوزة العلمية.....	٤٠
الفصل الثالث: الدور السياسي والثقافي والاجتماعي للمرجعية الدينية	
ـ (السيد محسن الحكيم ـ السيد أبو القاسم الخوئي ـ السيد علي السيستاني).....	٤٧
ـ **المبحث الأول**: مرجعية السيد محسن الحكيم.....	٤٨

المحتويات

	رقم الصفحة
ـ **المبحث الثاني**: مرجعية السيد أبي القاسم الخوئي.....	٥٢
ـ **المبحث الثالث**: مرجعية السيد علي السيستاني.....	٥٦
ـ الفصل الرابع: تأثير المرجعية الدينية في السياسة الخارجية العراقية	
ـ **المبحث الأول**: نظرة عامة حول السياسة الخارجية.....	٦٦
ـ **المبحث الثاني**: نبذة تاريخية عن السياسة الخارجية العراقية.....	٦٩
ـ **المبحث الثالث**: رؤية المرجعية الدينية حول السياسة الخارجية العراقية.....	٧٣
الفصل الخامس: المرجعية المؤسسية	
ـ **المبحث الأول**: الأطروحة البديلة عن المرجعية الدينية (المرجعية المؤسسية)...	٨٧
ـ **المبحث الثاني**: التأثير السياسي للمرجعية الدينية بين الانتماء المذهبي وولاء المواطنة.....	٩٢
ـ الخاتمة والنتائج.....	٩٧
ـ الملاحق.....	١٠٥
ـ قائمة المراجع العربية الأجنبية.....	١٠٩
ـ المراجع العربية:.....	١١١
ـ المراجع الأجنبية:.....	١١٧
ـ الملخص باللغة الإنجليزية.....	١١٩

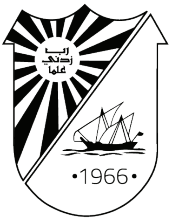

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

الملخص:

تُركِّز هذه الدراسة على بحث دور المرجعية الدينية وبيان مدى تأثيرها في سياسة العراق الخارجية خلال الفترة من (٢٠٠٣ ـ ٢٠٢١)، وذلك بسبب التغيرات والأحداث التي مرَّ بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأدّت إلى ضرورة وضع سياسة خارجية جديدة لها القدرة على بناء علاقات جيدة مع جميع الأطراف، وتمكّنها من استعادة وضعها لكي تحظى بقبول في الوسط الإقليمي والدولي.

ففي هذه الدراسة سيتم التركيز على دور اللاعبين غير الحكوميين وخاصةً دور المرجعية الدينية التي برزت بشكل فعّال بعد سقوط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣، سواءً على المستوى الداخلي أم الخارجي للعراق، وقد قسّمت الدراسة إلى خمسة فصول، يشمل الفصل الأول الإطار النظري المتضمّن المشكلة البحثية وفرضياتها، بالإضافة إلى الدراسات السابقة والمداخل النظرية.

كما يتضمّن الفصل الثاني عرض الجانب التاريخي لنشأة الحوزة العلمية والمرجعية الدينية، وموقفها إزاء القضايا السياسية بوجه عام، والسياسة الخارجية بوجه خاص، وإلى جانب ما سبق يحتوي الفصل الثالث على استعراض الدور السياسي للمرجعية الدينية قبل عام ٢٠٠٣ وطبيعة التحديات التي واجهتها في تلك الفترة، وموقفها إزاء القضايا السياسية

الداخلية والخارجية، من أجل مقارنتها بمرحلة ما بعد سقوط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣، والتحولات المترتبة عليها والتي أدّت إلى مضاعفة دور المؤسسات الدينية في العراق.

بالإضافة إلى الفصل الرابع الذي يتضمن دراسة دور المرجعية الدينية ومدى تأثيرها على القضايا المتعلّقة بسياسة العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٣ والتي تتعلق بالقضايا العامة والمهمة التي تهدد أمن وسيادة العراق، وبيان الطرق والأساليب التي تؤثّر فيها المرجعية في النجف على توجيه وتأثير القرار السياسي الخارجي.

وعلى الجانب الآخر، يتطرّق الفصل الأخير لمفهوم المرجعية المؤسسية وأهم موانع ومعوقات تحولها إلى نظام مؤسسي رسمي هرمي على النمط الحديث كأحد أشكال مؤسسات المجتمع المدني.

توصّلت الدراسة إلى عدة استنتاجات ونتائج؛ من جملتها أن المرجعية الدينية في العراق قد تعاظم دورها السياسي بعد سقوط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣، وقد انعكس ذلك على دورها في التأثير على القضايا المتعلّقة بالسياسة الداخلية والخارجية للعراق، كما أن ضعف النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ وبروز العديد من القضايا وعلامات عدم الاستقرار التي صاحبت الاحتلال الأمريكي قد أعطى للمرجعية مساحة ودوراً أكبر لتصدّر المشهد السياسي العراقي.

وعلى الرغم من أنها لا تتبنَّى مبدأ التدخل في القضايا السياسية، إلا أن تدخل المرجعية الدينية، خاصة المتمثلة في المرجع الديني «السيد علي السيستاني» كان تحت مسوغات وجوب التصدي لما تفرضه المصلحة العامة،

وذلك وفق الموازين الشرعية، وفي ذلك السياق فإن المرجعية الدينية في النجف قد تنامى دورها في التأثير على مسارات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، خاصة تلك التي تراها أنها ذات صلة بسيادة واستقرار العراق ووحدة أراضيه، وعدم جعله ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

وتكشف الدراسة أيضا أن المرجعية الدينية بمسلكها التقليدي إن صح التعبير، قد لعبت أدواراً سياسية مختلفة في السياسة الخارجية العراقية دون أن تتحوّل إلى مؤسسة مرجعية هرمية على النمط الحديث.

المقدمة:

تُعد المرجعية الدينية في منظور الفكر الشيعي الإمامي امتداداً لأئمة أهل البيت (عليهم السلام) على البُعد العقائدي والسياسي، وهذا ما أتاح لها أن تلعب أدواراً مختلفة من أجل التعامل مع مختلف الظروف التي تواجهها.

لقد لعبت المرجعية الدينية في جمهورية العراق دوراً بارزاً على مدى تاريخها ومنذ نشأتها، ولم يقتصر دورها على مجرد تقديم النُّصح والإرشاد والفتوى، بل كان لها أدوار سياسية مختلفة على البُعدين الإقليمي والدولي.

تعد المرجعية الدينية من المؤسسات غير الرسمية في التأثير على القرار السياسي العراقي، بسبب ما تحظى به من ثقل مجتمعي مكَّنها من أن تلعب أدواراً سياسية مختلفة، وواجهت المرجعية الدينية في فترات زمنية مختلفة تحديات سياسية تجسَّدت في عزلها ومحاولة حصارها سياسياً من قِبل الحكومات العراقية قبل مرحلة سقوط النظام العراقي.

يعد سقوط النظام العراقي وانهيار مؤسسات الدولة الرسمية، إضافةً إلى عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي المصاحب للاحتلال الأمريكي، إلى ظهور وتصدي مرجعية النجف على الساحة السياسية على الرغم من أنها لا تتبنَّى مبدأ التدخل في القضايا السياسية، ولكنه كان تدخلاً من باب النُّصح والإرشاد وما تفرضه المصلحة العامة.

فعلى الرغم من أن مؤسسات الدولة الرسمية هي من تقوم بصناعة ووضع حدود السياسة الخارجية، إلا أن المرجعية الدينية لعبت بالإضافة إلى المؤسسات الرسمية الأخرى دوراً في توجيه وتأثير سياسة العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٣.

في هذا البحث سيتم الكشف عن دور المرجعية الدينية الشيعية في العراق، ضمن الإطار الزمني المشار إليه آنفاً، بوصفها مؤسسة غير رسمية مؤثّرة في القضايا السياسية الداخلية والخارجية للعراق.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيم الأساسية

إشكالية الدراسة:

تتلخّص المشكلة البحثية للرسالة في بروز محددات داخلية تؤثّر وتوجّه القضايا المتعلّقة بسياسة العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٣، وليس اقتصارها فقط على المؤسسات الرسمية في الدولة، ولهذا فإن السؤال الرئيس لهذه الدراسة يتمثَّل في:

ما مدى تأثير المرجعية الدينية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣؟

وفي سياق السؤال الرئيس تأتي عدة تساؤلات فرعية، على النحو التالي:

- متى تأسست المرجعية الدينية؟
- ما المراحل التاريخية التي مرَّت بها المرجعية الدينية في العراق؟
- ما مدى تأثير سقوط النظام العراقي على دور المرجعية الدينية؟
- ما مدى تأثير عملية الاستقرار السياسي على دور المرجعية الدينية؟
- ما الأبعاد الدولية لدور المرجعية الدينية في العراق؟
- ما مدى تطابق أو تعارض رؤية المرجعية الدينية مع رؤية مؤسسات الدولة الرسمية حول القضايا المتعلّقة بسياسة العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٣؟
- ما الطرق والأساليب التي تمارسها المرجعية للتأثير في السياسة الخارجية العراقية؟

أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتكون أولى الدراسات التي تطرقت لدور المرجعية الدينية كأحد أشكال اللاعبين غير الحكوميين في التأثير على سياسة العراق الخارجية بعد سقوط النظام العراقي، بالإضافة إلى أن أغلب الدراسات التي تم الاطلاع عليها سواء في الأدبيات العربية أو الأجنبية اقتصرت على استعراض موقف المرجعية من القضايا المتعلقة بالسياسة الداخلية للعراق وموقفها من قضية الاحتلال الأمريكي، بيد أن هذه الدراسة تسلط الضوء على مدى تطابق أو تعارض رؤية المرجعية مع رؤية الحكومة العراقية في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية وماهي الطرق والأساليب التي تستخدمها المرجعية في التأثير على القضايا المتعلقة بسياسة العراق الخارجية.

من جهة أخرى تنبع أهمية هذه الدراسة في عرض أطروحات بديلة تختص بتحويل المرجعية من النمط التقليدي إلى مفهوم المرجعية المؤسسية على النمط الحديث كأحد أشكال مؤسسات المجتمع المدني، ودراسة مدى تأثيرها السياسي على مقلّديها.

فرضيات الدراسة:

- تؤثّر المرجعية الدينية في القضايا المتعلّقة بالسياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، كما يتفرّع عن هذه الفرضية الرئيسة عدة فرضيات ثانوية وهي كالتالي:
- يؤثّر شكل النظام في العراق على الدور السياسي للمرجعية الدينية، فكلما كان النظام السياسي قوياً ومتماسكاً كلما تراجع دور المرجعية السياسي.

- كان سقوط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣ سبباً رئيساً في بروز دور المرجعية الدينية في العراق وخاصة على الصعيد السياسي.
- كلما كان المرجع الديني في العراق عراقياً كلما يؤثّر ويزيد من فعالية دوره السياسي على الساحة العراقية.
- كلما ازدادت مؤسسية المرجعية بصفتها أحد أشكال مؤسسات المجتمع المدني ازداد دورها في السياسة الداخلية والخارجية للعراق.

مصطلحات الدراسة:

السياسة الخارجية:

عرّف إسماعيل صبري مقلد السياسة الخارجية بأنها «مجموعة من المبادئ والأهداف التي تقررها الدولة لنفسها وتضعها موضع التنفيذ، والتي تحدّد نمط سلوكها عندما تتفاوض مع غيرها من الدول لحماية مصالحها الحيوية أو لتنمية تلك المصالح وتطويرها».[١]

المرجعية الدينية:

يعرّف الشيخ مرتضى الأنصاري، وهو من أبرز علماء الشيعة، المرجعية بأنها «قيادة الأمة الإسلامية في جميع شؤونها ومجالاتها الروحية والاجتماعية والسياسية، وهي تشتمل على جوانب التشريع والقضاء والإفتاء والحكم بما أنزل الله والتوجيه والإرشاد لعموم المسلمين».[٢]

١ ـ مقلد، إسماعيل. (٢٠٠٢). العلاقات والسياسة الدولية النظرية والواقع (ط.٢). د.ن، ص١١٤.
٢ ـ الأنصاري، مرتضى. (١٣٩٢هـ). المكاسب (ط.١). النجف: مطبعة الآداب، ص١١٠.

الحوزة العلمية:

عرّف عبد الهادي الفضلي الحوزة العلمية بأنها «مصطلح خاص عند أبناء الشيعة الإمامية، وهي عبارة عن مراكز إسلامية تتخصص في علم الفقه والعلوم الأخرى المساندة».[٣]

المرجع:

عرّف الدكتور عبد الهادي الحكيم المرجع بأنه «المجتهد المقلّد الجامع لشرائط الاجتهاد الذي يرجع إليه عامة الناس الذين لا معرفة لهم بالأحكام الشرعية في أعمالهم من عبادات ومعاملات وغيرها».[٤]

الاجتهاد اصطلاحاً:

ذكر السيد محمد باقر الصدر الاجتهاد بأنه «بذل الجهد في استخراج الأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية».[٥]

منهجية الدراسة:

المنهج التاريخي:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في تفسير الأحداث التاريخية التي وقعت في الماضي، وتحديد تأثيرها على الواقع الحالي، ونستطيع من خلال هذا المنهج عرض الجانب التاريخي المتعلِّق بتأسيس المرجعية الدينية والحوزة

٣ ـ الفضلي، عبد الهادي. (٢٠١٥). الحوزة العلمية: تاريخها، نظامها ودورها في تغيير واقع الأمة. (د.ن)، ص٢٦.
٤ ـ الحكيم، عبد الهادي. (٢٠١٨). المرجعية الدينية ودورها الاجتماعي والسياسي في العراق ماضياً وحاضراً (نظرية إرادة الأمة للمرجع الأعلى السيد السيستاني أنموذجاً) (ط.١). كربلاء: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع، ص٢١.
٥ ـ الصدر، محمد. (١٤٣٠هـ). دروس في علم الأصول (ط.٦). قم: مؤسسة انتشارات دار العلم، ص٣٣.

العلمية ودورها من القضايا السياسية، بالإضافة إلى العرض التاريخي المتعلِّق بالمواقف السياسية للمرجعية الدينية قبل عام ٢٠٠٣ ومقارنتها بمرحلة ما بعد سقوط النظام العراقي لمعرفة العوامل والآثار التي أدَّت إلى بروز وتنامي دورها السياسي في العراق.

المنهج المقارن:

اعتمد البحث على المنهج المقارن للمقارنة بين المرجعية الدينية والمؤسسة الدينية الكاثوليكية من خلال طرح أطروحات بديلة تختص بتحويل المرجعية إلى نظام مؤسسي مثل النموذج المعمول به في الفاتيكان (البابوية).

كما سيتم استخدام هذا المنهج من أجل المقارنة بين الصفات المختلفة بين المرجعية الدينية والمؤسسة الدينية الكاثوليكية عن طريق الآلية المعتمدة في اختيار البابا والمرجع الديني، وطرح مسوغات وعقبات تحول المرجعية إلى نظام أشبه إلى حد ما بالنظام المؤسسي المعمول به في الفاتيكان.

منهج تحليل النظم:

يعد منهج تحليل النظم هو الأنسب للتوظيف في هذه الحالة، ويعود تطوير النظرية إلى عالم السياسة الأمريكي ديفيد إيستون والذي يرى ضرورة تبسيط الحياة السياسية المعقّدة على أساس أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى، فاقتراب التحليل النظمي يقوم على عدة مفاهيم وهي:

١ ـ **النظام**: هو مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، فالتغيير في أحد عناصر النظام يؤثّر على بقية العناصر.

٢ ـ **البيئة**: وتتمثل في كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوّناته.

٣ ـ **الحدود**: أي الحدود الفاصلة بين النظام السياسي وبيئته، وإن كان هذا لا يعني إلغاء علاقات التأثير بين النظام السياسي، وبيئته الاجتماعية، والجغرافية، والاقتصادية.

٤ ـ **المدخلات**: تشمل مدخلات النظام السياسي وكل ما يتلقّاه هذا النظام من بيئته.

٥ ـ **المخرجات**: وهي عبارة عن ردود أفعال النظام على المدخلات من خلال إصدار مجموعة من القرارات والتشريعات، أو هي السياسات والقرارات التي يتخذها النظام.[٦]

يعد منهج تحليل النظم من أكثر المناهج شيوعاً في دراسة الأنشطة السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفي هذه الدراسة تم الاستعانة بهذا المنهج لتحليل الأسباب والمحددات الداخلية المتمثّلة بالمرجعية الدينية، وبالإضافة الى تحليل العوامل السياسية والاجتماعية التي أدّت إلى مضاعفة دورها في القضايا المتعلّقة بالسياسة العراقية منذ عام ٢٠٠٣. ومن حيث البيئة السياسية المحلية بالعراق والتي تتمثل في حزمة من المدخلات والمؤثّرات التي يتعرّض لها النظام، ومن ضمنها تدخل محددات غير رسمية تتمثّل في دور وتأثير المرجعية الدينية التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في القضايا المتعلّقة بالسياسة الخارجية العراقية من خلال اتصالاتها

٦ ـ ربيع، محمد، ومقلد، إسماعيل. (١٩٩٣). موسوعة العلوم السياسية (ص.٥٣). الكويت: جامعة الكويت، ص٦١.

أو ضغطها الشعبي والديني الذي تمارسه على أجهزة الدولة الرسمية، وتتجسّد المخرجات في كيفية استجابة مؤسسات الدولة الرسمية مع هذه المدخلات وانعكاساتها على السياسة الخارجية العراقية.

المداخل النظرية:

نظرية صناعة القرارات:

تقوم هذه النظرية على كيفية تفاعل الدول مع المؤثّرات الخارجية، وكيفية تفاعلها مع الواقع الدولي لتبرز الدول اتجاهاتها والدفاع عن مصالحها مقابل الأطراف الدولية الأخرى، وهذه النظرية تقوم على أبعاد أساسية تتمثَّل في التالي:

- عملية اتخاذ القرار هي عملية جماعية تتم في مؤسسات الدولة المختلفة.
- صانع القرار يقوم بتجميع وربط المعلومات قبل اتخاذه للقرارات المهمة.

وهناك عوامل تؤثّر في عملية اتخاذ القرار، كالعوامل الخارجية المتمثّلة في النظام الدولي وطبيعة المشكلات الإقليمية والدولية والقانون الدولي، أما العوامل الداخلية التي أطلق عليها روزنو عامل الربط، حيث يتم في هذا المجال تحليل الأسباب التي تدخل في تفسير القرار والمحيط الذي يؤثّر على صاحب القرار، وأجهزة اتخاذه، كالعوامل المتمثّلة في النظام السياسي والاقتصادي وجماعات المصالح والأحزاب السياسية والرأي العام المحلي، وكذلك فإن شخصية متخذ القرار تؤثّر في عملية اتخاذ القرار، فكونه دكتاتوراً مثلاً يجعل عملية صنع القرار تكون بيد شخص واحد دون رقابة،

بعكس النظام الديمقراطي الذي يخضع فيه صانع القرار للسؤال والمحاسبة من قِبل مؤسسات الدولة.[٧]

في إطار هذه التصنيفات نجد أن نموذج هولستي، قام بتقسيم العوامل المؤثّرة في عملية صناعة قرار السياسة الخارجية إلى نوعين من العوامل، عوامل خارجية: تتعلّق بتركيب وطبيعة النظام السياسي الدولي والقانون الدولي والرأي العام العالمي ونوعية المشكلات الدولية والإقليمية، وعوامل داخلية تتعلّق بحجم الدولة وموقعها الجغرافي والأحزاب السياسية والرأي العام المحلي ومؤسسات صنع القرار، وبعض الاعتبارات التي تؤثّر في عملية صنع القرار مثل المعتقدات الأيديولوجية والقيم.[٨]

كما يعتقد هولستي أن تركيب وطبيعة النظام السياسي من العوامل المؤثّرة في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، حيث تتركّز السلطات في الدول الدكتاتورية في يد شخص واحد وهو القائد، فهو يستخدم القوة العسكرية دون خوف من المعارضة الداخلية أو فقدانه لمنصبه السياسي أو محاسبته من مجلس النواب أو الأحزاب الأخرى.

والعكس في الأنظمة الديمقراطية، حيث إن القرار يخضع للمراقبة والسؤال والمعارضة والرأي العام.

ذكر هولستي أيضاً أن للرأي العام دوراً في تأثيره على صنّاع قرار السياسة الخارجية ويكون هذا التأثير متفاوتاً من نظام سياسي إلى نظام آخر حسب تصوّر الموقف الخارجي.

٧ ـ حداد، ريمون. (٢٠٠٦). العلاقات الدولية (ط.٢). بيروت: دار الحقيقة، ص١٩٥١٩٦-.
٨ ـ مقلد، إسماعيل. (١٩٨٧). نظريات السياسة الدولية. الكويت: منشورات دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ص١٩٨-٢٠٠٢.

كما يعتقد هولستي أن عدد صانعي السياسة الخارجية يصبح محدوداً كلما زاد الضغط الخارجي تعقيداً، وكلما زاد صانعو السياسات زادت الاحتمالات بطغيان القيم التنظيمية.[٩]

والسبب وراء اختيار هذه النظرية يتمثّل في الكشف عن دور العوامل الداخلية في التأثير على قرارات السياسية الخارجية، والتي سيتم تطبيقها لبيان مدى تأثير المرجعية الدينية بوصفها أحد العناصر الداخلية المؤثّرة في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

النظرية الليبرالية المؤسسية الجديدة:

يمثّل هذه المدرسة المفكر روبرت كوهين، ويرى أن النظام العالمي والتوازن الذي كان قائماً فيه يعتمد على الهيمنة، لأنها تحفظ التوازن الدولي وتسيطر عليه.

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ظهرت قوى جديدة على النظام الدولي والمتمثّلة في اللاعبين من غير الدول التي لها دور كبير في السياسة الدولية.[١٠] كما يرى كوهين أن للمؤسسات غير الحكومية دوراً في تشكيل بنية العلاقات السياسية الدولية، وذلك من خلال تبنيه لدور ما أطلق عليه بالأنساق الدولية (International Regimes) التي تأخذ حيزاً في التأثير السياسي على المخرجات والظواهر السياسية جنباً إلى جنب مع الدول.[١١]

٩ ـ السيد حسين، عدنان. (٢٠٠٣). نظرية العلاقات الدولية (ط.١). بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، ص١٢٤.

١٠ ـ إلياس، ج، وستش، ب. (٢٠١٦). أساسيات العلاقات الدولية (محيي الدين حميدي، مترجم). دمشق: دار الفرقد، ص ١٣٥ -١٣٦.

11 - Arts, B. (2000, December). Regimes, Non-State Actors, and the State System: A `Structurational' Regime Model.European Journal of International Relations, 4) 6), pp542-513.

ويعرِّف أرتس باس اللاعبين السياسيين من غير الدول بأنهم «الذين لا يمثِّلون الدول، ولكنهم فاعلون على المستوى الدولي، كما أنهم يتمتعون بعلاقات دولية قوية».[١٢]

إن الاستعانة بهذه النظرية يفيد في شرح دور الفاعلين من غير الدول في السياسة الخارجية، وبناءً عليه، فإن هذه النظرية ستفسر دور وعمل المرجعية الدينية بوصفها مؤسسة غير رسمية في التأثير بالسياسة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ في شقيها الداخلي والخارجي.

أدوات جمع المعلومات:

اعتمد هذا البحث على جمع بيانات ومعلومات مختلفة من العديد من الكتب العلمية والدوريات والمواقع الإلكترونية والمجلات العلمية، بالإضافة إلى القيام ببعض المقابلات من أجل الحصول على بعض المعلومات ذات الصلة بالدراسة والتي يصعب الحصول عليها من الكتب العلمية أو الدراسات السابقة، لسبب واحد يتمثّل في أن أغلب الدراسات بحثت دور المرجعية في السياسة الداخلية العراقية وموقفها من أهم القضايا المتعلّقة بالشأن الداخلي دون التطرّق لمختلف الموضوعات ذات الصلة بالسياسة الخارجية.

بالإضافة إلى الاستعانة بالمواقع الإلكترونية لأن البيانات الحديثة الصادرة من المرجعية الدينية لم تدوَّن في دراسات محكمة ومعتبرة، وإنما متوفرة فقط في الموقع الرسمي الصادر من مكتب المرجعية الدينية، بالإضافة إلى أن

12 - Arts, B. (2003, April). Non-State Actors in Global Governance Three Faces of Power.Retrieved May2021 ,25 fromhttp://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download;jsessionid=B32F1EBBD146F755DA590F49C1C08A25?doi=10.1.1.201.430&rep=rep1&type=pdf

أغلب القضايا السياسية التي تم التطرق لها في متن البحث وعلى وجه الخصوص مرجعية السيد السيستاني هي قضايا معاصرة وحديثة تاريخياً، لذلك فالمعلومات المتوفرة في الكتب العلمية قليلة جداً.

الأدبيات السابقة:

- ذكر راجي دوارة في دراسته حول (المرجعية الدينية في النجف الأشرف وأثرها على الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣)، نشأة وتأسيس المرجعية الدينية والحوزة العلمية والعوامل التي أدت إلى انتقال الحوزة إلى مناطق مختلفة في العراق، إضافة إلى قيام الباحث بعمل استبانة عشوائية في خمس محافظات عراقية لقياس تأثير المرجعية في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج من ضمنها أن ٧٨٪ من الشعب العراقي يؤيدون دور المرجعية في صناعة قرار السياسة العراقية، و١٦٪ يقرّون بأن لها دوراً، ولكن في حدود معينة، إضافة إلى أن ٥٥٪ يرون أن للمرجعية تأثيراً كبيراً في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، أما الجزء الآخر فيرى أن ٨٤٪ لها تأثيراً واضحاً على الرأي العام واستجابة الشارع لها.
- تطرّق حسين الشامي بكتابه المعنون بـ (المرجعية الدينية من الذات إلى المؤسسة)، أطروحة المرجعية المؤسسية في فكر السيد محمد حسين فضل الله، حيث طرح الكاتب فكرة تحول المرجعية إلى نظام مؤسسي هيكلي شامل لمواكبة تطورات العصر وخروج المرجعية من عزلتها وانفتاحها على العالم حول مختلف القضايا دون اقتصارها على القضايا الدينية.

- تناولت دراسة أمل الخزعلي بعنوان (المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣)، دور المرجعية الدينية من القضايا السياسية التي أفرزها الاحتلال الأجنبي بعد سقوط النظام العراقي وأهم التحديات التي واجهتها المرجعية إبان تلك الفترة.
- أجرى حارث حسن دراسة بعنوان (سلطة السيستاني الحاذقة)، حيث ذكرت الدراسة دور السيد السيستاني من القضايا السياسية والأمنية التي عصفت بالعراق بعد سقوط النظام العراقي وموقف المرجعية من فتوى الدفاع الكفائي التي صدرت في عام ٢٠١٤ ضد تنظيم داعش، كما تناولت الدراسة موقف المرجعية من الاحتجاجات التي قام بها الشعب العراقي في عام ٢٠١٩ ولقاء المرجعية مع ممثلة أمين عام الأمم المتحدة.
- قام مهدي خلجي بإجراء دراسة بعنوان (المرجع الأخير السيستاني ونهاية السلطة الدينية التقليدية في التشيع)، ذكر الباحث أن المرجعية الدينية المتمثّلة بالسيد السيستاني أصبح لها الدور الكبير والكلمة العليا في تنظيم العملية السياسية في العراق بسبب الفراغ السياسي والقيادي الذي أفرزه سقوط النظام العراقي، كما ذكر الباحث أن مرجعية السيستاني تختلف عن مرجعية الخميني في تنظير الدولة الشيعية حول مفهوم الولاية العامة للفقيه، وكذلك ذكر الباحث أن بعد غياب مرجعية السيستاني سوف يكون هناك فراغ قيادي وديني وسياسي سوف يمّكن أطرافاً إقليمية تتمثَّل في المرجعية الدينية في إيران من بسط نفوذها في العراق.

الفصل الثاني

نشأة المرجعية الدينية
والحوزة العلمية ودورها من القضايا السياسية

يتمركز عمل المرجعية الدينية لدى الشيعة الإمامية على جوانب التشريع والقضاء والافتاء والحكم بما أنزل الله تعالى، بالإضافة إلى دورها في تقديم النُّصح الإرشاد للشيعة بشكل خاص وعموم المسلمين بشكل عام، لذا وبناءً على ذلك فإن الشيعة الإمامية تكون ملزمة بجميع ما يصدر عن المرجعية الدينية في زمن الغيبة الكبرى سواءً على البُعد الديني أم الاجتماعي والسياسي أيضاً.[١٣]

لعبت المرجعية الدينية منذ نشأتها أدواراً مختلفة ولم يقتصر دورها على الجانب الديني فحسب، وإنما كان لها دور على الجانب الإنساني والاجتماعي والسياسي، وهذا بدوره أدى إلى بروز دور المرجعية الدينية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

واجهت المرجعية الدينية في العراق العديد من التحديات على مدى السنوات السابقة، كونها تمثّل المرجعية الأم لكل المرجعيات الشيعية بسبب نشأتها في العراق منذ بداية العهد العباسي في عصر الإمام جعفر الصادق، وصولاً إلى زمن الغيبة الكبرى، وخلال هذا الفصل سوف نتناول نشأة المرجعية الدينية والحوزة العلمية وموقفها من القضايا السياسية الداخلية والخارجية.

١٣ ـ الكاتب، أحمد. (١٩٩٨). تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه (ط.١). بيروت: دار الجديد، ص٤١٥-٤١٦.

المبحث الأول:
الجذور التاريخية للمرجعية الدينية

ظهر مفهوم المرجعية الدينية في الوسط الديني الشيعي بعد عصر الغيبة الكبرى في عام ٣٢٩ هـ، وهي غيبة الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري «المهدي المنتظر» وهو الإمام الغائب الذي يعتقد الشيعة بأنه سيظهر في آخر الزمان.[١٤]

اختفى الإمام محمد بن الحسن العسكري بعد وفاة والده الإمام الحسن العسكري، وتسمّى هذه الغيبة «بالغيبة الصغرى»، وخلال تلك الفترة تواصل الإمام مع نوابه الأربعة أو سفرائه بجميع الأمور التي تخص الشيعة وهم: عثمان بن سعيد العمري، وابنه محمد بن عثمان بن سعيد العمري، والحسن بن روح النوبختي، وعلي بن محمد السمري.

بعد وفاة السفير الرابع علي بن محمد السمري انتهت الغيبة الصغرى وبدأت الغيبة الكبرى التي امتدت إلى وقتنا الحالي، إذ لا يعرف تاريخ انتهائها إلا الله حسب اعتقاد الشيعة الإمامية.[١٥]

١٤ ـ مزاحم، هيثم. (٢٠١٧). تطور المرجعية الشيعية من الغيبة إلى ولاية الفقيه (ط.١). بيروت: دار المحبة البيضاء، ص٩٧.
١٥ ـ الصدر، محمد. (١٩٨٦). تاريخ الغيبة الصغرى (ط.٣). بيروت: دار التعارف، ص٣٩٥-٤١٨.

مع انتهاء الغيبة الصغرى وبدء الغيبة الكبرى بدأ البحث عن طريق يتم من خلاله العمل على كيفية أخذ الأحكام الشرعية من قِبل الشيعة الإمامية، فلا بد من وجود نائب ينوب عن الإمام ويقوم بدوره ووظيفته مع الاكتفاء بالقرآن وسنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وروايات أهل البيت عليهم السلام.

من هنا بدأت فكرة تأسيس المرجعية الدينية استناداً إلى الروايات الصادرة عن أهل البيت كما ورد في حديث التوقيع المروي عن الإمام المهدي (محمد بن الحسن العسكري) «أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله».[١٦]

نجد أنه يجب على كل مكلّف لدى الشيعة الإمامية أن يكون له مرجع للتقليد وفق الشروط الواجب توفرها في المرجع الديني كما سيأتي الإشارة إليه لاحقاً، لذا يعد المرجع الديني نائباً عن الإمام المعصوم في زمن الغيبة الكبرى حسب اعتقاد الشيعة الإمامية.

يعتمد الشيعة في عصر الغيبة الكبرى على الفقهاء لأخذ أحكامهم الشرعية في الفروع وليس في الأصول، وهذا ما يُسمَّى بالتقليد حسب ما ورد في الحديث الوارد عن الإمام الحسن العسكري «من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلّدوه».[١٧] وعندما يتوفى المرجع يتحتَّم على المكلّف الفحص والسؤال حول وجوب البقاء على تقليد مرجعه المتوفى أو وجوب العدول إلى الأعلم الحي من بعده؛ ليستمر المكلّف بمبدأ التقليد للفقيه.

١٦ ـ العاملي، الحر. (١٤١٤هـ). وسائل الشيعة ومستدركها (ط.٢). قم: مؤسسة التراث الإسلامي، ص١٣٩.
١٧ ـ الطبرسي، أبو منصور. (١٤١٦هـ). الاحتجاج (ط.٢). طهران: انتشارات أسوة، ص٥١١.

كما أن عملية اختيار المرجع الديني تتصف بنوع من الاستقلالية عن جميع مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية، فالمرجع الديني لا يتم انتخابه أو تعيينه بمرسوم رسمي أو يصادق عليه مجلس النواب عكس ما يحدث في بعض الدول الإسلامية، حيث يتم تعيين المفتي العام من قِبل رئيس الدولة أو وزير الأوقاف.[١٨]

وأهم الشروط الواجبة في المرجع الديني الإيمان وهو الاعتقاد بالأئمة الاثنى عشرية، والاجتهاد المطلق الفعلي، والعقل والذكورة والأعلمية، والقدرة على استنباط الأحكام من القرآن والسنة النبوية وروايات أهل البيت، والعدالة وطهارة المولد، والتقوى والورع والفهم الشامل للواقع السياسي والاجتماعي.[١٩]

مرت المرجعية الدينية منذ بدء عصر الغيبة الكبرى بمراحل تطور مختلفة:

- **مرحلة الاتصال الفردي**: تتمثّل هذه المرحلة بالاتصال الفردي بين العلماء وعموم الناس، حيث يجيبونهم عن استفساراتهم الشرعية، وأبرز مراجع هذه المرحلة الشيخ المفيد والشيخ محمد بن بابويه الصدوق.
- **مرحلة القيادة**: برز الدور السياسي للمرجعية الدينية خلال هذه المرحلة، حيث كان للحوزة العلمية والعلماء موقف سابق إزاء غزو المغول للدولة العباسية، فأسلم العديد من المغول، والسبب يعود في ذلك إلى

١٨- عبد الهادي، الحكيم. (٢٠١٢). حوزة النجف الأشرف النظام ومشاريع التطور (ط.٣). بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ص٢٠٠.

١٩- الغروي، علي. (١٤١٣هـ). التنقيح في شرح العروة الوثقى(التقليد) (ط.١). إيران: مؤسسة تراث الإمام الخوئي، ص١٧٧-١٩٧.

جهود كبار المراجع الذين واجهوا المد المغولي بحكمة آنذاك وهما: محمد بن محمد بن الحسن المعروف بالخواجة نصير الدين الطوسي والعلامة الحلي.[٢٠]

- **مرحلة الجهاز المرجعي**: تضمنت هذه المرحلة إرسال الوكلاء في مختلف مناطق بلاد الشام، وأبرز مراجع تلك المرحلة علي بن الحسين الكركي المعروف بالمحقق الثاني، والشيخ أحمد بن محمد المعروف بالمقدس الأردبيلي.
- **مرحلة التمركز والاستقطاب**: برزت في هذه المرحلة مرجعيات عديدة في العالم الإسلامي، حيث مكّنتها من بناء علاقات بين العراق وباقي مناطق العالم الإسلامي، ومن أبرز مراجع هذه المرحلة السيد محمد مهدي بحر العلوم، والشيخ جعفر كاشف الغطاء.

٢٠ العاملي، علي. (٢٠١٠). كيف رد الشيعة غزو المغول (ط.٢). الحلة: مركز العلامة الحلي الثقافي، ص٤.

المبحث الثاني
نشأة الحوزة العلمية وتطورها

تعد الحوزة العلمية من المدارس الدينية الشيعية التي تؤهّل طلبة العلوم الدينية بطوعية واختيارية من ممارسة دورهم الديني لنشر التعاليم الإسلامية، لذا يطلق مصطلح الحوزة على المدارس الدينية الشيعية حصراً دون غيرهم، بالإضافة إلى أنها مؤسسة مستقلة عن باقي مؤسسات الدولة وتكون تحت إشراف المرجع الديني في النجف، ويتم تمويلها من الحقوق الشرعية.

انطلاق الحوزة العلمية الحقيقي كان في عهد الإمامين محمد الباقر وجعفر الصادق، إلا أنه بعد عصر الغيبتين الصغرى والكبرى برزت العديد من الحوزات العلمية وظهور العديد من العوامل التي ساهمت في بقاء أو انتقال الحوزة إلى مناطق مختلفة.

كانت الحوزة العلمية في بغداد في قمة ازدهارها حتى القرن الخامس الهجري، ثم ظهرت عوامل ساهمت في انتقال الحوزة إلى مناطق أخرى سواءً داخل العراق أم خارجه، حيث انتقلت الحوزة العلمية إلى مدينة الحلة وكربلاء والنجف وسامراء، وأيضاً إلى منطقة جبل عامل في لبنان، وحققت هذه الحوزات تطوراً ملحوظاً في الفقه الشيعي.

تعد الدراسة في الحوزة العلمية اختيارية ولا يشترط فيها قيوداً كباقي المدارس والجامعات، ويستطيع طالب الحوزة أن يختار من يشاء في تدريسه وله الحق في الخروج من أي مرحلة دراسية دون شرط إكمال باقي المراحل، وتتضمن الدراسة في الحوزة ثلاث مراحل، مرحلة المقدمات، ومرحلة السطوح، والبحث الخارج، وتعد مرحلة البحث الخارج من المراحل المهمة والتي تؤهّل الطالب ليصل إلى درجة الاجتهاد.

المبحث الثالث:
الدور السياسي للحوزة العلمية

كانت الحوزة العلمية في النجف مركزاً للفقه ولبقية العلوم الدينية، وخلال العقود القديمة اقتصر دور الحوزة العلمية والمرجعية الدينية على الفتوى والقضاء، لكن حين شعرت المؤسسة الدينية بالخطر الذي يهدّد العراق خاصة والعالم الإسلامي بشكل عام، وجب عليها التصدّي لحفظ راية الإسلام، كما لعبت دوراً سياسياً لا يقل عن دورها الديني في التصدّي للعديد من القضايا السياسية المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وقامت مرجعية النجف بإصدار العديد من الفتاوى سواءً على الجانب الديني أو السياسي أو الاقتصادي والتي كان لها أثر في الأوساط المرجعية والسياسية.

قامت المرجعية بإصدار العديد من الفتاوى الدينية والتي كان لها تأثير في الأوساط السياسية العراقية على وجه الخصوص بسبب قوة وعُمق تأثيرها في العراق، كما لعبت دوراً سياسياً خارجياً لا يقل أهمية عن دورها الداخلي العراقي من خلال إصدارها للفتاوى الدينية التي كان لها تأثير متفاوت حسب حجم وطبيعة القضايا السياسية.

لعبت حوزة النجف والمتمثّلة آنذاك بالمرجع الديني السيد محمد حسن الشيرازي دوراً سياسياً من ثورة التنباك (١٨٩٠-١٨٩٢) من خلال إصدار فتوى دينية تحرّم استعمال التبغ والتتن على أي نحو كان، ومن استعمله كان كمن حارب الإمام المهدي.[٢١]

أصدرت هذه الفتوى بعد طلب مراجع الدين في إيران بالدعم الكامل من الشيرازي بعد توقيع الحكومة الإيرانية اتفاقية احتكار التبغ مع شركة الهند الشرقية البريطانية وما يترتب عليه من أضرار على التجارة الداخلية، أدت هذه الفتوى إلى تأثر الشعب الإيراني بها وصولاً إلى أعضاء البلاط الملكي، حيث كانت هذه الفتوى بمثابة الثورة ضد التنباك مما أدى بالحكومة الإيرانية إلى إلغاء الاتفاقية.

برز في حوزة النجف انقسام وجهات النظر بين مراجع الدين حول قضية المشروطة والمستبدة بين مؤيد ومعارض حول الثورة الدستورية الإيرانية خلال الفترة الزمنية من (١٩٠٥-١٩١١)، وعلى إثر ذلك انقسم رأي مراجع الدين ما بين مؤيد للثورة بقيادة الشيخ محمد كاظم الخراساني وسُمِّي بالمشروطة، أي أنهم رأوا أن مواد الدستور بمثابة الشروط التي يجب على الحاكم الالتزام بها، واتجاه آخر معارض للدستور تزعّمه السيد محمد كاظم اليزدي وسُمِّي بالمستبدة أي الرافضين للدستور.

أصبحت هذه الثورة هاجساً جماهيرياً وتفاعل الناس بشكل كبير مع مراجعهم وخصوصاً عندما تم التنظير حول هاتين القضيتين، حيث قام بالتنظير حول المستبدة الشيخ فضل الله النوري في كتابه «تذكرة الجاهل

٢١ - بحر العلوم، محمد. (٢٠١٥). النجف الأشرف والمرجعية الدينية (ط.١). بيروت: العارف للمطبوعات، ص١٢٢.

وإرشاد الغافل»، أما على الجانب الآخر فقد قام الميرزا محمد حسين النائيني للتنظير حول المشروطة في كتابه «تنبيه الأمة وتنزيه الملة»، والذي اعتبر من أهم النصوص في الفكر السياسي الإسلامي الحديث.[٢٢]

كان لهذه الأطروحات دورٌ فعّال يكمن في مدى تعاون مراجع الدين في العراق مع الحوزات الإيرانية في الضغط على الحكومة الإيرانية وإقرار الدستور الإيراني في عهد مظفر شاه في عام ١٩٠٦، كان لهذه القضية الأثر الكبير على البُعدين السياسي والاجتماعي في الأوساط العراقية، وهي تمهد لبداية العمل السياسي، وقبول فكرة البرلمان ووضع دستور في العراق.

كما قامت حوزة النجف بلعبِ دور سياسي في ثورة العشرين (١٩٢٠) بقيادة مراجع الدين والعشائر العراقية في الوقوف ضد الاحتلال البريطاني من خلال إصدار علماء النجف فتوى أوجبوا فيها الجهاد ضد الإنجليز حفاظاً على الإسلام، ففي النجف كان للسيد محمد كاظم اليزدي خطبة لحثّ الناس على الدفاع عن البلاد الإسلامية، وأوجب على الغني العاجز بدنياً أن يجهّز من ماله للفقير.[٢٣] وفي الكاظمية أصدر الشيخ مهدي الخالصي فتوى يوجب فيها على المسلمين صرف جميع أموالهم في الجهاد حتى تزول غائلة الكفّار، ومن امتنع عن بذل ماله وجب أخذه منه كرهاً.[٢٤]

ولم يكتفِ مراجع الدين بالفتوى فقط، وإنما بالمشاركة أيضاً في ساحات القتال بالتعاون مع العشائر العراقية التي كان لها دور كبير خلال تلك الفترة،

٢٢ـ الرفاعي، عبد الجبار. (٢٠١٤). مفهوم الدولة في مدرسة النجف. الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ص١٣.

٢٣ ـ الجبوري، كامل. (٢٠٠٦). السيد محمد كاظم اليزدي سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية (ط.١). قم: مطبعة برهان، ص٢٢٢.

٢٤ ـ الوردي، علي. (١٩٥٨). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. قم: مطبعة شريعت، ص١٣٠.

حيث لعب رجال الدين دوراً في حثِّ الناس على الجهاد، ونزولهم أيضاً إلى ساحات القتال في مختلف المحافظات العراقية وكان في مقدمتهم السيد محمد سعيد الحبوبي، وشيخ الشريعة الأصفهاني، والسيد محسن الحكيم وغيرهم من مراجع الدين، بالرغم من عجز رجال الدين والعشائر العراقية عن تحقيق أهدافهم المنشودة بطرد المحتل، وتحقيق استقلال العراق، إلا أن موقفهم عبّر عن الرفض القاطع ضد الاحتلال الأجنبي.

على الرغم من فشل الثورة عسكرياً، وعدم قدرة المرجعية على فرض قراراتها والتحكم بزمام الامور بسبب الوجود البريطاني في العراق وتنصيب فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق في عام ١٩٢١ مما أدى إلى استهجان مراجع الدين، فأصدروا فتوى بتحريم الانتخابات وحُرمة الدخول في المؤسسات الرسمية، أدت هذه الفتوى إلى تسفير مراجع الدين إلى إيران بسبب تدخّلهم المباشر بالقضايا السياسية، والذي أثار غضب الشارع العراقي والضغط على الحكومة لإعادة مراجع الدين بشرط التعهد بعدم التدخل بالقضايا السياسية قبل عودتهم في عام ١٩٢٤، فقد شكّلت هذه الثورة انطلاقة لتاريخ العراق الحديث ومنعطفاً سياسياً واجتماعياً، إضافة لذلك نجد أنها كانت بداية لتأسيس الدولة العراقية المعاصرة.

الفصل الثالث:

الدور السياسي والثقافي والاجتماعي للمرجعية الدينية

(السيد محسن الحكيم ـ السيد أبو القاسم الخوئي ـ السيد علي السيستاني)

واجهت المرجعية الدينية تحديات سياسية تجسّدت في عزلها عن العمل السياسي وما آلت إليه الأحداث من تسفير لعلماء الدين بعد الدور الذي لعبته المرجعية بالتعاون مع العشائر العراقية ضد الاستعمار الأجنبي، وخاصة بعد فتوى حُرمة الانتخابات وحُرمة الدخول في المؤسسات الرسمية.

منذ تلك الفترة تم عزل المرجعية عن التدخّل في الأمور السياسية خصوصاً بعد إبعاد ونفي عدد من العلماء بعد إصدارهم فتوى بعدم جواز التصويت في الانتخابات، وحُرمة الدخول في المؤسسات الرسمية، ومنذ ذلك الوقت لم نشهد للمرجعية أي تدخل سياسي يُذكر إلا عندما تسلّم السيد محسن الحكيم زمام المرجعية الدينية بعد وفاة السيد أبي الحسن الأصفهاني في عام ١٩٤٦، وأصبح المرجع الأعلى للشيعة بعد وفاة السيد حسين البروجردي في عام ١٩٦١ الذي لعب أدواراً دينية واجتماعية وفكرية وسياسية على المستوى الداخلي والخارجي للعراق.

من خلال هذا الفصل سوف نلقي الضوء على أبرز مراجع الدين الذين تولوا زمام المرجعية وكان لهم دور سياسي بارز على الجانبين الداخلي والخارجي من أجل مقارنتها بالمرجعية الدينية التي أعقبت سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، والتغيرات والأدوار التي حدثت في أبنية النظام العراقي والدور الذي لعبته المرجعية خلال تلك الفترة.

المبحث الأول:
مرجعية السيد محسن الحكيم

كانت لمرجعية السيد الحكيم عدة مواقف سياسية من مختلف القضايا المحلية والعربية والإسلامية، على الرغم من أن مرجعيته واجهت مختلف التحديات السياسية، لكنه استطاع بقبوله الشعبي الذي حظي به بين كافة الأطراف العراقية أن يكون لمرجعيته تأثير ملحوظ على الساحتين الداخلية والخارجية في العراق. حيث قام السيد الحكيم بإصلاحات حوزوية تتمثَّل في إزالة الجمود عنها والتوسيع في إرسال الوكلاء داخل وخارج العراق، إضافةً إلى وضع آلية تقسيم أعمال الحوزة هيكلياً وإدارياً.

بالإضافة إلى أن مرجعية السيد الحكيم تمثِّل مرجعية عراقية أثَّرت على القضايا المتعلِّقة بالسياسة العراقية، وهذا ما سوف نتطرّق له في بيان أثر الفرضية المذكورة في البحث حول تأثير العوامل الشخصية (جنسية المرجع الديني) وبيان مدى تأثيره على القضايا السياسية بشكل عام والقضايا العراقية بشكل خاص.

كان للمرجعية عدة مواقف تخص الشأن السياسي الداخلي العراقي والمتمثّلة في ثورة ١٤ تموز١٩٥٨، حيث حصلت الثورة في بدايتها على تأييد المرجعية الدينية بهدف مد يد التعاون لإنصاف الشيعة من المضايقات التي

كانت إبان العهد الملكي، وقد بعث السيد الحكيم رسالة تهنئة إلى الحكومة الجديدة وأطلق على هذه الثورة «الانتفاضة الوطنية المباركة».[٢٥]

إلا أنه سرعان ما نشأ خلاف بين المرجعية والحكومة بسبب قانون الأحوال الشخصية في عام ١٩٥٩ والذي ينص على توحيد كل المذاهب الإسلامية، فعلى سبيل المثال منع الرجل من أن يتزوج بامرأة ثانية إلا بموافقة القاضي، مع وضع بعض الشروط المقيّدة، وهذا بدوره يتعارض مع التعاليم الإسلامية، وكذلك قانون توحيد الميراث، والتي رأت فيه انتهاكاً صريحاً لنصوص القرآن الكريم.[٢٦]

وبالتالي، أصبح هذا القانون هو موضع الخلاف بين المرجعية والحكومة الجديدة، حيث أدى هذا القانون إلى تأجيج الصراع بينهما، بالإضافة إلى أنه قوبل برفض المرجعية والتي دعت الحكومة الجديدة والحكومات المتعاقبة إلى إلغائه أو تعديله، ولكن هذا الرفض لم يحرِّك ساكناً من قِبل الحكومة الجديدة، وإنما جرى التعديل عليه في زمن الحكومات المتعاقبة عام ١٩٦٣.

ومن التحديات التي واجهت مرجعية السيد محسن الحكيم أيضاً إبان فترة تولي عبد الكريم قاسم الحكم انتشار الفكر الشيوعي بين عموم الشعب العراقي وخاصة بين أبناء الطائفة الشيعية في أواخر الأربعينيات والستينيات لشعورهم بالظلم والاضطهاد، واعتقادهم أن الفكر الشيوعي يشعرهم بالمساواة والعدل، ويمكّنهم من المشاركة في السياسة العراقية.[٢٧]

٢٥ ـ مجلة النجف. (١٩٥٨، ٣١ تموز) (١٠)، ص٢٥.

٢٦ ـ نزار، حيدر. (٢٠١٠). المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق من١٩٥٨-١٩٦٨ (ط.١). بيروت: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ص٩٢.

٢٧ ـ نقاش، ا. (٢٠١٤). شيعة العراق (عبد الإله النعيمي، مترجم) بغداد: دار المدى للإعلام والثقافة والفنون، ص٢٣٦.

تغلغل هذا الفكر في المؤسسة الدينية وصولاً إلى طلبة الحوزة العلمية، الأمر الذي أثار حفيظة المرجعية خاصة أن بعض رجال الدين كانوا يروِّجون للفكر الشيوعي، فكانت ردّة فعل المؤسسة الدينية أن قامت بإصدار سلسلة من الفتاوى التي تحرّم الانتماء للشيوعية من جميع المجتهدين ومراجع الدين، حيث أصدر السيد محسن الحكيم فتوى في عام ١٩٦٠ تحرِّم الانتماء إلى الشيوعية وتوضح أنه «لا يجوز الانتماء إليها لأنها كفر وإلحاد أو ترويج للكفر والإلحاد أعاذكم الله وجميع المسلمين من ذلك وزادكم إيماناً وتسليماً».[٢٨]

بالإضافة إلى دور مرجعية السيد الحكيم من القضية الكردية في عام ١٩٦٥ عندما أصدر فتوى بتحريم قتال الأكراد، مما أدى إلى نقص في صفوف الجيش العراقي، وأصدرت هذه الفتوى بعد تنظيم حكومة عبد السلام عارف مؤتمر علماء المسلمين داعية إيَّاهم أن يصدروا فتاوى تجيز قتل الأكراد.

كانت ولا زالت القضية الفلسطينية ضمن أولويات واهتمام جميع مراجع الدين في العراق، فبعد اعتراف الأمم المتحدة بالكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨، قام السيد الحكيم بإرسال خطاب للأمم المتحدة أعرب فيه عن استنكاره وانزعاجه بهذا الاعتراف، كما كانت المرجعية تحثّ على تقديم كافة أنواع المساعدات والمعونات للشعب الفلسطيني، وتدعو المسلمين أيضاً للجهاد من أجل استعادة الأراضي الفلسطينية، وقد أصدر جميع رجال الدين في العراق فتاوى تحثّ على الجهاد والتطوع وجمع التبرعات

٢٨ ـ الحلفي، كاظم. (١٩٦٠). الشيوعية كفر وإلحاد. النجف: مطبعة القضاء، ص٥.

من أجل فلسطين، وقد التقى السيد محسن الحكيم بوصفه أحد المراجع الكبار مع وفد منظمة التحرير الفلسطينية، داعياً جموع المسلمين إلى الجهاد وتقديم المساعدات لهم.

المبحث الثاني:
مرجعية السيد أبي القاسم الخوئي

واجهت مرجعية السيد أبي القاسم الخوئي منعطفات وتحديات سياسية مختلفة سواءً كانت محلية أو إقليمية، ولا سيما أنها تزامنت مرجعيته مع وصول حزب البعث إلى السلطة والتوجّهات الفكرية والسلوكية التي يحملها حزب البعث ضد المؤسسة الدينية، والتي تمثَّلت في اعتقال وإعدام رجال الدين، بالإضافة إلى فرض الإقامة الجبرية على السيد الخوئي لحين وافته المنية.

شهد العراق أثناء تولي السيد الخوئي لمرجعية النجف تحديات وقضايا مختلقة تجسَّدت في الحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقي للكويت والانتفاضة الشعبانية، أدت هذه الأحداث إلى تقييد مرجعية السيد الخوئي وعزله عن القضايا السياسية.

أدت الثورة الإسلامية في إيران إلى تزايد مخاوف الحكومة العراقية من تأثير الوسط الحوزوي في النجف للثورة في إيران خصوصاً بعد إعلان السيد محمد باقر الصدر حُرمة الانتماء لحزب البعث، مما دفع حزب البعث إلى الإقدام على إعدامه وإعدام أخته السيدة آمنة بنت حيدر بن إسماعيل الصدر (بنت الهدى) ضمن حملة الإعدامات التي طالت علماء الحوزة

في عام ١٩٨٠ بسبب استمراره لتأييده المطلق للثورة الإيرانية، بالإضافة إلى موقف المرجعية الرافض للغزو العراقي على الكويت، فقد أصدرت المرجعية فتوى بمقاطعة البضائع الكويتية بيعاً وشراءً، واصفة أرض الكويت بالمغتصبة التي لا يجوز للجندي وغيره الصلاة فيها.[٢٩]

تعد الحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقي للكويت واعزاً عن قيام الشعب العراقي بانتفاضة في المحافظات العراقية بسبب استيائه عن سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والخسائر البشرية التي خلّفتها هذه الحروب، إضافة إلى الإعدامات والاعتقالات التي شنَّها حزب البعث، وأصدرت المرجعية بياناً تدعو فيه إلى حفظ بيضة الإسلام، وعدم التعرّض للمؤسسات الرسمية والممتلكات العامة والحفاظ عليها، كما أصدرت بياناً آخر تدعو فيه إلى تشكيل لجنة استشارية للإشراف على الوضع المدني في المحافظات العراقية، حيث قام السيد الخوئي بدوره من باب الحسبة والتصدّي للأمور الإنسانية والأخلاقية.[٣٠]

قامت الحكومة العراقية باعتقال وإعدام المشاركين بهذه الانتفاضة، واقتحام منزل السيد الخوئي؛ لأن الحكومة العراقية حمّلت المرجعية تأسيس وتخطيط هذه الانتفاضة على الرغم من أنه لم يخطط لها، بل حدثت الانتفاضة من جماهير عفوية غير منتظمة، ولم يكن للسيد أي تواصل مع هذه الجماهير آنذاك بسبب ضعف التواصل على عكس وقتنا الحالي.[٣١]

٢٩ السعدون، أحمد. (٢٠٠٧). المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص١٥٧.

٣٠ الجزائري، محمد. (٢٠١٧). السيد أبو القاسم الخوئي رؤاه ومواقفه السياسية(ط.١). بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر، ص٨٠.

٣١ ـ مقابلة مع السيد جواد الخوئي ـــ رئيس مؤسسة الخوئي في النجف.

كما أن هناك رأياً آخر مفاده أن مسألة الانتفاضة، وإن لم تتبنَّاها المرجعية بشكل مباشر، إلا أن هذا لا يمنع أن تكون هناك جهات سياسية خارجية تمثِّل المعارضة للنظام العراقي ولها أذرع داخل العراق، حيث تم التنسيق معها للقيام بانتفاضة ممنهجة بشكل يؤدّي إلى أن يكون لها نتاج سياسي على أرض الواقع يهدف الى تغيير النظام في العراق، وكان على رأس هذه الانتفاضة قطبا المعارضة المتمثّلة في حزب الدعوة والمجلس الأعلى من خارج العراق، وعدم وجود هذه القيادات داخل العراق أدَّت إلى فشلها وسيطرة النظام عليها.[٣٢]

كان نتيجة هذه الأحداث فرض الحكومة العراقية الإقامة الجبرية على المرجع السيد الخوئي إلى أن وافته المنية في عام ١٩٩٢، وقام السيد علي السيستاني بالصلاة على جنازته في مرقد الإمام علي في مدينة النجف، كما نجد أن الأحداث السياسية التي مرَّ بها العراق أثناء مرجعية السيد الخوئي وما آلت إليه الظروف السياسية أدّى إلى تراجع دور المرجعية السياسي حفاظاً على الحوزة العلمية ومكانتها، واقتصار دور المرجعية على الفتاوى الدينية والبيانات الصادرة من مكتبه وفق منظور السيد الخوئي.

كما لعبت مرجعية السيد الخوئي دوراً مهماً على المستوى الخارجي والدولي، فقد كان لمرجعيته دور في إنشاء مختلف المدارس والمراكز الإسلامية والثقافية والاجتماعية في الخارج ولاسيما في الدول الأجنبية بسبب توافد الجاليات الشيعية في الخارج لأسباب سياسية واقتصادية يعانون منها في

٣٢ ـ رؤوف، عادل. (٢٠٠٥). العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن (١٩٥٠-٢٠٠٠) (ط.٣). المركز العراقي للإعلام والدراسات، ص٤٤٢-٤٤٣.

بلدانهم، أتت هذه الفكرة لوجود حاجة لحفظ الهوية الشيعية في الخارج على وجه الخصوص، حيث إنه يعد من أبرز وأوائل المراجع الذين اهتموا بالعمل المؤسسي.

فقد تم إنشاء مؤسسة الخوئي في لندن في عام ١٩٨٩، وتتضمن هذه المؤسسة على هيكل إداري وتكون تحت إشراف المرجع الأعلى للطائفة ويبقى إشرافه عليها مادام حياً، وهكذا استمرت المؤسسة بجميع أنشطتها حتى وفاة السيد الخوئي لتصبح بعد ذلك تحت إشراف المرجع الديني السيد علي السيستاني إلى يومنا هذا، وهذه المؤسسة جهة مستقلة لا تخضع لأي جهة رسمية في الدولة ويكون تمويلها المالي من المساعدات والحقوق الشرعية.

ولكثرة عملها الدؤوب، ولأنها تتمتع بمنهجية مستقلة على مستوى المؤسسات الشيعية مكّنها ذلك من انضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة في عضوية المنظمات غير الحكومية بصفة مستشار عام وذلك في عام ١٩٩٨، حيث تعد المؤسسة الشيعية الوحيدة المعترف بها في الأمم المتحدة، كما نجد أن أهم أهداف هذه المؤسسة هو الدفاع عن حقوق الأقليات الإسلامية حول العالم دون التدخل في القضايا السياسية إلا في مساحات محدودة تتضمن إصدارها للتقارير والبيانات وفقاً للاعتبارات التي تنسجم مع المسلّمات والمواد التي مكنتها من الانضمام لهيئة الأمم المتحدة.

المبحث الثالث:
مرجعية السيد علي السيستاني

أصبحت مرجعية السيد السيستاني في الوقت الحاضر من المرجعيات المؤثِّرة على الصعيدين المحلي والإقليمي ولا سيما الدولي أيضاً، حيث واجهت مرجعيته تحديات سياسية مختلفة خصوصاً مع وصول حزب البعث للسلطة في العراق، كما تعرّض لحملة الاعتقالات التي طالت العلماء خلال الانتفاضة الشعبانية كغيره من المراجع الذين لم يكن باستطاعتهم مواجهة السلطة الحاكمة آنذاك، ونشاهد على مرِّ تاريخ مرجعيات النجف لم تكن هناك مرجعية قد أعطت الشرعية للنظام البعثي، مما أدّى إلى الإقدام على اعتقال واغتيال مراجع الدين كما فعلت مع السيد محمد باقر الصدر، والسيد محمد صادق الصدر، والشيخ الغروي، ومحاولات السلطة اغتيال السيد السيستاني.

كان لمرجعية السيد السيستاني دور فعَّال وملموس بعد سقوط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣، فخلال الفترة التي أعقبت السقوط عانى العراق من فراغ سياسي وقيادي تزامن مع انهيار مؤسسات الدولة الرسمية وتدهور الوضع الاقتصادي والانفلات الأمني، كل تلك العوامل كانت

سبباً لانفراد وتصدّي المرجعية للعمل السياسي بعد أن كانت مقيَّدة وتحت الإقامة الجبرية.

نجد أن قضية التدخل السياسي من قِبل مرجعية النجف بعد عام ٢٠٠٣ لها ملابساتها الخاصة، لأن المرجعية في تلك الفترة وبسبب الظروف التي أعقبت السقوط وجب عليها التصدّي للقضايا السياسية من باب الولاية الحسبية التي تقع على عاتق المرجع الديني على الرغم من عدم تبنّيها مبدأ الولاية العامة للفقيه، ولكنه كان تدخلاً لحفظ النظام العام، حيث ذكرت المرجعية عبر البيانات الصادرة لها بعد سقوط النظام العراقي أنها لا تتبنّى مبدأ الولاية العامة للفقيه، وإنما مبدأ الولاية الخاصة وولاية الأمة على نفسها، وهي تميل للدولة المدنية دون الخوض والتدخل في القضايا السياسية.[٣٣]

إضافةً إلى ذلك، لا يمكننا إغفال دور النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ والذي يعتبر من العوامل التي أدّت إلى تعزيز قوة المرجعية الدينية للتصدّي للقضايا السياسية بسبب انتشار حالة من الفوضى السياسية، والانفلات الأمني وانتشار العنف والإرهاب، وتدخل بعض دول الجوار على الساحة السياسية العراقية، مما أدّى إلى تصدّي المرجعية للعمل السياسي سداً منها لحالة الفراغ الأمني والسياسي، والمطالبة بنظام سياسي منتخب محاولةً منها للحفاظ على مفاصل الدولة واستقرار الوضع السياسي.

بالإضافة إلى ضعف شكل النظام السياسي في الفترة التي أعقبت السقوط، مما أعطى للمرجعية مساحةً ودوراً في التدخل والتأثير على القرار

٣٣ـ انظر، عبد الجبار الرفاعي، مرجع سابق، ص٣١-٣٢.

السياسي العراقي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية التي تقول إنه كلما كان النظام السياسي ضعيفاً كلما زاد دور المرجعية في التدخل والتأثير على القرار السياسي العراقي والعكس صحيح.

تصدّت المرجعية منذ اليوم الأول لاحتلال العراق على جميع البرامج السياسية من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية، وأكدت على عدم شرعية الاحتلال، وأصرّت على إقامة انتخابات برلمانية مبكرة للتخلّص من سلطة الاحتلال، وسنّ دستور بأيادٍ عراقية، وصرّحت بذلك عبر وكالة Associated Press التي ذكرت فيه أن الشعب العراقي هو من يحدّد مستقبل الخارطة السياسية في العراق عبر انتخابات عامة لاختيار مجلس تأسيسي لصياغة وكتابة الدستور، ومن ثمَّ يُطرح على الشعب للتصويت عليه.[٣٤]

أصدرت المرجعية فتاوى تحثّ على المشاركة في العملية الانتخابية والتي تعدّ الأولى من نوعها التي يمارسها الشعب العراقي بعد مرحلة سقوط النظام، وأصبحت المرجعية تلعب دوراً في توجيه العملية السياسية العراقية والتأثير في قراراتها من خلال زيارات العديد من الشخصيات السياسية العراقية ولاسيما الشخصيات الأجنبية أيضاً مثل أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، والبابا فرانسيس وغيرهم من الشخصيات لما تحمله المرجعية من ثقل وتأثير في العراق.

قامت المرجعية بإصدار أوائل الفتاوى الدينية التي تكشف عن تدخل المرجعية في العملية السياسية العراقية ومدى تأثيرها على مقلّديها بشكل

٣٤ ـ الخفاف، حامد. (٢٠١٥). النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية (ط.٦). بيروت: دار المؤرخ العربي، ص٢٢.

خاص وعموم الشعب العراقي بشكل عام، حيث أعلنت بفتوى توجب فيها التصويت بنعم على الدستور، وقام الشعب العراقي في أكتوبر ٢٠٠٥ بالتصويت على الدستور بناءً على فتوى المرجعية، حيث بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء ٦٣٪، وبلغ مجموع من صوّت بنعم ٧٨٪ بناءً على فتوى المرجعية.[٣٥]

وبسبب الأداء الضعيف وغير المرضي من قِبل الحكومات العراقية المتعاقبة، وعدم تلبيتها لتطلعات الشعب العراقي، وتفشي الفساد في جميع مفاصل الدولة سواءً على المستوى الخدمي أو الإداري أو السياسي، قامت المرجعية بإغلاق بابها بوجه جميع السياسيين من مختلف الطوائف والعرقيات، وألغت الخطبة السياسية من صلاة الجمعة التي تعد ضمن الوسائل الإعلامية لنقل آراء وتوجيهات المرجعية للشعب العراقي، حيث اقتصر خطاب المرجعية في السنوات السابقة وعلى وجه الخصوص في الانتخابات التي أقيمت في عام ٢٠٢١ على المشاركة في الانتخابات والاستفادة من الدروس والعِبر دون تأييد قائمة انتخابية معينة بعد موجة السخط الشعبي في عام ٢٠١٩ من قِبل الشعب العراقي، وقيامه بمظاهرات حاشدة رافعين شعار الإصلاح والتغيير.

تجد الدراسة أن خطاب وتوجيهات المرجعية الدينية منذ عام ٢٠٠٣ ليس له قاعدة معينة، لذا نجدها بين الفينة والأخرى تستخدم أسلوب النُّصح والإرشاد لقادة الكتل السياسية، إما عن طريق المقابلات الشخصية، أو بيانات خطبة الجمعة التي يلقيها ممثلوها، أو تستخدم أسلوب الضغط على القادة والسياسيين لإصلاح الوضع ومواجهة جميع مظاهر الفساد،

٣٥ـ عبد الرزاق، صلاح. (٢٠١٩). السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق (ط.١). بيروت: دار المحجة البيضاء، ص١٠٩.

بالإضافة إلى مخاطبة قادة الكتل السياسية بعدم الاستئثار والتشبث بالسلطة حفاظاً على المصلحة العامة، وبيّنت ذلك صراحةً عبر بيانات خطب الجمعة بمقولة: «المجرَّب لا يُجرَّب»، أو مقولة: »لقد بحّت أصواتنا».

في خضّم تلك الفترة مع تفشي الفساد في جميع مفاصل الدولة وازدياد العمليات الإرهابية في العراق، قامت قوات داعش في عام ٢٠١٤ بالتقدّم الجغرافي في المناطق الغربية والشمالية واحتلال مناطق كبيرة في العراق، أعلنت المرجعية فتوى الدفاع الكفائي ضد داعش عبر ممثل المرجعية الشيخ عبد المهدي الكربلائي خطيب جمعة كربلاء في صلاة الجمعة، واعتبرت هذه الفتوى واجبة على المقلّدين وأثارت حفيظة العديد من أبناء الشعب العراقي من مختلف الطوائف، حيث كان نص الفتوى يحثّ العراقيين بشكل عام دون تمييز بين طائفة وأخرى.[٣٦]

استمرت مرجعية السيد السيستاني في مواجهة العديد من التحديات في ظل الوضع السياسي العراقي حتى الوقت الراهن، والذي ما زال يعاني من الفساد وعدم الاستقرار مما دفع الشعب العراقي للخروج عبر مظاهرات حاشدة في مختلف المحافظات رافعين شعار التغيير والإصلاح في عام ٢٠١٩، فقامت المرجعية بتأييد المتظاهرين وحذَّرتهم من الاعتداء على القوات الأمنية والحفاظ على سلمية التظاهرة، وحذَّرت القوات الأمنية أيضاً من الاعتداء على المتظاهرين، فقد تعاملت المرجعية مع الطرفين على حد سواء، ولكن ظهرت بعض التيارات التي روّجت للعنف والتظاهر غير السلمي، مما أدى إلى خروج بعض المتظاهرين عن سلمية التظاهرة

٣٦ـ انظر، حامد الخفاف، مرجع سابق، ص١٢٤.

التي كانت تدعو إليها المرجعية، وعدم الاستماع إلى بياناتها وتوجيهاتها، مما أدى إلى انتشار الفوضى وزعزعة الأمن، كل ذلك دفع المرجعية إلى أن تتخذ جانب الصمت مرة أخرى، مؤكدة عدم رضاها عن كل ما يجري على أرض الواقع.

من خلال هذه الأحداث وعدم الاستجابة لبيانات وتوجيهات المرجعية من بعض الأطراف، هل يمكننا القول بأن البيانات الأخيرة للمرجعية أصبحت بلا تأثير بين الصفوف الشبابية؟ وهل تلبّي المرجعية في الوقت الراهن تطلعات وطموحات الشعب العراقي؟

تجد الدراسة أن الخطاب المرجعي في الآونة الأخيرة هو خطاب ديني، وأخذ يتكرر كل أسبوع عبر منبر الجمعة، ومع ذلك لم يكن له نتائج فعَّالة على الساحة العراقية الداخلية إلا في نطاق ضيق، وقد يكون السبب في ذلك أن الأحزاب الشيعية لا تؤمن بمرجعية واحدة وإنما لديهم مرجعيات متعددة، مما أدّى إلى ضعف الخطاب المرجعي من حيث التطبيق وعدم الالتزام بتوجيهات المرجعية في الشؤون الداخلية عدا المؤمنين بها، بالإضافة الى أنه لا يمكننا أن نغفل ظهور بعض التيارات منذ تصدي المرجعية في الشأن السياسي التي تبنَّت فئة من الشباب ليكون لها الدور الفاعل ضد نهج وفكر المرجع السيد السيستاني، وعملت على مشروع إسقاط مرجعيته بدافع المطالبة بمرجعية دينية عراقية تحاكي جيل الشباب، وتكون على صلة وتواصل معها، وبالفعل كان لمثل هذه الحركات والتيارات تأثيره على شريحة من الشباب الذين لا يرون للمرجعية دوراً يلبي طموحاتهم.

من جهة ثانية، نرى أن المرجعية لا زالت تتواصل مع الشعب العراقي عبر البيانات وخطب الجمعة ومؤسساتها الثقافية والإنسانية والشرعية، كما تبيّن بوضوح تأثير فتوى الدفاع الكفائي على مختلف توجهات الشعب العراقي تلبيةً لفتوى المرجعية، ونجد أن أدوات التواصل مع الجماهير وإن لم تكن متطورة وحديثة تكنولوجياً، حيث كانت عبر الخطب والفتاوى المكتوبة، إلا أن مروّجيها والمقلّدين قاموا بالترويج لها عبر وسائل التواصل الحديثة، مما أدى الى سهولة انتشارها وتسويقها بين صفوف الشعب العراقي، حيث أضاف لها قيمة سياسية وأهمية كبيرة في أوساط السياسيين المهتمين بالملف العراقي.

تجد الدراسة أن تدخل المرجعية في العمل السياسي كان تحت مسوغات السياسة الداخلية للعراق، وهذا قد يكون صحيحاً، ولكن ليس على مطلقه، بسبب وجود العديد من القضايا الداخلية مثل الدستور والانتخابات، وتولي المناصب في الحكومة العراقية تتقاطع مع قضايا خارجية من باب تدويل المسألة العراقية، ونجد أن المرجعية لها علاقاتها واتصالاتها الخارجية عبر رجال الدين ووكلائها في الخارج، أو عبر المؤسسات غير الحكومية التي ورثتها من المرجع السيد الخوئي، أو عبر الشخصيات السياسية الذين يتصل عملهم بالسياسة الخارجية، وهو ما يؤكد دور المرجعية في العلاقات الدولية بشكل عام، وبسياسة العراق الخارجية على وجه الخصوص حتى لو اختفت تحت مسميات عديدة.

الفصل الرابع

تأثير المرجعية الدينية في السياسة الخارجية العراقية

تعد صناعة السياسة الخارجية من أهم ممارسات الدولة التي تعبِّر عن مفهوم السيادة بصورتها الداخلية والخارجية، وتختلف أهمية السياسة الخارجية من دولة لأخرى، فهناك دول تعدّها من المسلّمات الأساسية والأولية لتحقيق الأهداف الرئيسة للدولة، بينما تعدّها دول أخرى من الأمور الثانوية لتحقيق الأهداف الأساسية للدولة.[٣٧]

تتفاوت صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية طبقاً للاستقلالية التي تتمتّع فيها مختلف الدول في المواضيع المتعلّقة بالسياسة الخارجية، وهناك بُعدان لاستقلالية السياسة الخارجية:[٣٨]

البُعد الأول: الاستقلال الخارجي للسياسة الخارجية، ويتضمّن مفهومين فرعيين، المفهوم الأول: يتمثّل في مدى انفراد أم اشتراك تنفيذ السياسة الخارجية مع دول أخرى، أما المفهوم الثاني: فهو يتمثّل في استقلالية قرار السياسة الخارجية، أو تقوم سياستها على رد الفعل من البيئة الخارجية.

البُعد الثاني: الاستقلال الداخلي للسياسة الخارجية، ويتمثّل في قدرة صانع قرار السياسة الخارجية على تغيير نهجها دون أن يلقى معارضة من الرأي العام المحلي، وبذلك يعد تعبيراً عن تمتعها باستقلالية داخلية كبيرة.

٣٧ ـ السيد سليم، محمد. (٢٠١٣). تحليل السياسة الخارجية (ط.٣). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ص٧٢.
٣٨ ـ انظر، محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٧٧-٧٩.

المبحث الأول:
نظرة عامة حول السياسة الخارجية

أولاً: أهداف السياسة الخارجية:

- **أهداف رئيسة ومركزية**: وهي تتمثّل في جميع الأهداف المرتبطة ببقاء الدولة وضمان استمرار كيانها، وحماية أمنها القومي من التهديدات الخارجية.[٣٩]
- **أهداف وسيطة**: وهي تلك الأهداف التي تحتل مرتبة ثانية من الهدف المركزي والرئيس دون وصفها بالطابع الاستراتيجي المتصل ببقاء الدول ومصالحها العُليا كما هو الحال في الأهداف الرئيسة.[٤٠]
- **أهداف هامشية**: وهي أهداف تختلف أهميتها من دولة لأخرى متغيرة حسب الزمان والمكان مثل: الموضوعات المتعلّقة بالاحتباس الحراري، والمساعدات الإنسانية.[٤١]

٣٩ـ مجموعة مؤلفين. (٢٠١٨). السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤(ط.١). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص٣٦.
٤٠ ـ انظر، محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٤٠.
٤١ ـ انظر، محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٤٠.

ثانياً: أدوات السياسة الخارجية:

تتضمَّن السياسة الخارجية على مجموعة من الأدوات والتي تعدّ ضمن العوامل المؤثّرة على تحقيق وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، حيث قام هيرمان بتقسيم أدوات السياسة الخارجية كالتالي:[٤٢]

- الأدوات الدبلوماسية: وهي تلك الأدوات التي تمكّن الدولة من تمثيل ذاتها خارجياً، وتشمل السفارات والقنصليات التابعة لها.
- الأدوات الاقتصادية: تتضمن جميع الأنشطة الاقتصادية التي تستخدمها الدول للتأثير على الدول الأخرى كالعقوبات والمقاطعة الاقتصادية.
- الأدوات العسكرية: وهي تشتمل على جميع القدرات العسكرية سواءً السلمية وغير السلمية التي تستخدمها الدول ضد الدول الأخرى.
- الأدوات السياسية الداخلية: ويُقصد بها الأنشطة والمهارات التي تستخدمها الدولة لكسب تأييد جميع التيارات الداخلية حول قضايا السياسة الخارجية.
- الأدوات الاستخباراتية: هي الأدوات التي تستخدمها وتجمعها الدولة كالتجسس على سبيل المثال؛ لتحقيق غاية وهدف ما ضد الدول الأخرى.
- الأدوات الرمزية: يقصد بها مجموعة من الأنشطة الأيديولوجية والدعائية للتأثير على الرأي العام وتغيير قناعاتهم إزاء قضية معينة تهم السياسة الخارجية.
- الأدوات العلمية والتكنولوجية: تتمثّل في استخدام وتوظيف المهارات التكنولوجية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

٤٢ ـ انظر، محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٨٣-٨٥.

ثالثاً: محددات السياسة الخارجية:

هناك مجموعة من المتغيّرات التي تحدّد صناعة وصياغة السياسة الخارجية، ومن أبرز هذه العوامل والمتغيرات ما يلي:[٤٣]

أولاً: المتغيرات الموضوعية: يُقصد بها تلك المتغيّرات المستقلة والكامنة في بيئة صانع القرار السياسي الخارجي.

ثانياً: المتغيرات النفسية: وهي تتمثل بالمتغيّرات التي تحدّد فهم ورؤية القائد السياسي للمتغيّرات الموضوعية، كما أن شخصية القائد السياسي تؤثّر أيضاً على قرارات السياسة الخارجية، حيث إن صنّاع القرار يتأثرون بدوافعهم الشخصية والذاتية لطبيعة العوامل الموضوعية.

ثالثاً: المتغيرات الوسيطة: وهي تلك المتغيرات التي تتفاعل وتتداخل مع بعضها البعض.

٤٣ ـ انظر، محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص١٢٥.

المبحث الثاني:
نبذة تاريخية عن السياسة الخارجية العراقية

عصفت بالسياسة الخارجية العراقية تحديات على مختلف الأصعدة استمرت إلى وقتنا الراهن، ويعود السبب في ذلك إلى الأحداث التاريخية السياسية التي مرَّ بها العراق بدءاً بالاحتلال البريطاني الذي أدّى إلى انعدام قرار السياسة الخارجية العراقية في تلك الفترة، فقد كانت جميع القرارات السياسية تمرّ عبر المندوب البريطاني، وليس للحكومة العراقية أي قرار سياسي، واستمر الوضع كذلك حتى انضمامه لعصبة الأمم المتحدة.(٤٤) كما كان للحروب والانقلابات التي خاضها العراق دور في تغيير أهداف ومحددات سياسته الخارجية، بالإضافة إلى تغيير النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية، وهذا بدوره أدى إلى تغيير في صياغة قرارات سياسة العراق الخارجية.

بالإضافة إلى أن جميع القرارات الخارجية في تلك الفترة كانت محصورة في شخص الرئيس على اختلاف جميع الرؤساء الذين تقلّدوا مناصب رئاسة الجمهورية دون تدّخل من جميع مؤسسات الدولة الرسمية منها

٤٤ ـ الربيعي، كوثر. (٢٠١٠). سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص. مجلة دراسات دولية،(٤٤)، ص٤-٥.

وغير الرسمية بما فيها المرجعية والتي كانت تحت الإقامة الجبرية في أي قرار سياسي يخص الشأن الداخلي أو الخارجي، ومن يعارض هذه القرارات يتم تصفيته بالإعدام أو التسفير بغض النظر عن صحة هذه القرارات.

استمرت السياسة العراقية الداخلية والخارجية تعاني في تلك الفترة من تحديات خاصة، وأن الاستقرار الداخلي يؤثّر على صياغة وصناعة قرارات السياسة الخارجية، ولا سيما بعد سقوط النظام العراقي في عام٢٠٠٣ واحتلاله من قِبل القوات الأجنبية والذي أعاد العراق إلى المربع الأول، حيث فقد سيادته وانهارت جميع مؤسساته الرسمية.[٤٥]

بدأ العراق مرحلة جديدة بعد عام ٢٠٠٣ مليئة بالتحديات والصعوبات على المستوى الداخلي والخارجي، بعد الاحتلال الأجنبي فقد العراق سيادته بسبب انهيار جميع أجهزة الدولة الرسمية، ولم يكن باستطاعته اتخاذ أي قرار سياسي خارجي بصورة مستقلة، وأصبح القرار العراقي بيد سلطة الاحتلال، واستمر الحال كما هو عليه إلى أن تم قيام حكومة عراقية منتخبة، وإصدار دستور ينظّم العلاقة بين السلطات الثلاث.

تشكّلت السياسة الخارجية الجديدة بعد تحديات عصفت بالعراق في جميع مفاصل الدولة الرئيسة، خاصةً في ظل انهيار المنظومة الأمنية والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضاً التي كان لها دور في رسم سياسة العراق الخارجية، وبعد تشكيل الحكومة الجديدة وإقرار دستور جديد، أصبح لهذه الحكومة سياسة خارجية جديدة أخذت على عاتقها ضرورة النهوض بواقع العراق، وأصرّت أن يكون لها حضور فاعل على المستوى العربي والإقليمي والدولي.

٤٥ ـ انظر، مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص٣٠.

كما أن من جملة أهداف السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تحسين وتوطيد علاقاته مع دول الجوار على وجه الخصوص، بعد أن كان نظام صدام حسين قد أحدث خلافات مع هذه الدول بسبب سياسات وتوجّه الحزب الحاكم آنذاك ودخوله في حروب وصراعات في المنطقة، بالإضافة إلى احترام سيادة العراق وعدم تدخل الدول الإقليمية والدولية في قراراته السياسية مع إقامة أفضل العلاقات مع دول العالم أجمع.[٤٦]

تقوم المؤسسات الرسمية في العراق وفقاً للدستور باتخاذ قرار السياسة الخارجية، إلا أن هناك جهات لها قوة داخلية يمكن لها أن تتدخل في التأثير وتوجيه القرار السياسي الخارجي، وخاصة تلك التي تتمثّل في المؤسسات غير الرسمية، وبطبيعة الحال، لكل جهة من تلك الجهات وزن ومقدار في درجة التأثير على القرارات الخارجية، فالأحزاب السياسية، خاصة تلك التي شاركت في العملية السياسية والممثلة للمكوِّن الاجتماعي والمذهبي والاثني والديني، لها دور مهم في التأثير على قرارات السياسة الخارجية، علاوة على دور الرأي العام وجماعات الضغط التي هي الأخرى لها دور في التأثير على السياسة الخارجية العراقية.

وعليه، فإنه لا يمكننا إغفال دور اللاعبين الفاعلين من غير الدول (Non state Actors) كقوة جديرة بالدراسة وخاصة في الدول التي تشهد صراعات داخلية، حيث ينعكس ذلك على قوة مركز نظامها السياسي الذي يتصف في الغالب بالضعف، مما يفتح المجال للتدخلات

٤٦ ـ العيساوي، علي. (٢٠١١). السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣ بين ضرورات دور أكاديمي وتجليات الواقع. المجلة السياسية والدولية، ١٨، ص٩.

الداخلية والخارجية لمنافسة القوة المركزية المنوط بها اتخاذ القرار لكي يكون مرتهناً بتلك المؤثرات.[٤٧] وفي العراق يقوم هؤلاء اللاعبون غير الرسميين بتوجيه وتأثير وصناعة قرار السياسة الخارجية العراقية، ومن أهم هذه المؤسسات المؤسسة الدينية والمتمثّلة في المرجعية الدينية التي ازداد دورها وأصبح لها ظهور وحضور على أرض الواقع بعد عام ٢٠٠٣، خاصة على مستوى السياسة الداخلية كما ذكرنا في الفصل السابق.

ونظراً لقلة الدراسات العلمية التي تطرّقت إلى تأثير المرجعية في السياسة الخارجية بعد عام ٢٠٠٣، فإننا نستعرض خلال هذا الفصل أبرز المواقف التي اتخذتها المرجعية الدينية إزاء قضايا السياسة الخارجية العراقية وذلك من خلال ما صدر من المرجعية من بيانات بهذا الصدد، وسنحاول تحليل مدى تطابق أو تعارض هذه البيانات مع موقف الدولة الرسمي، بالإضافة إلى عرض أهم اللقاءات التي جمعت المرجع الديني السيد السيستاني مع قيادات الدولة الرسمية ورؤساء الدول وبيان تأثيرها على قرارات السياسة الخارجية العراقية، وبالرغم من أن المرجعية الدينية جهة غير رسمية في الدولة، إلا أن هذه اللقاءات قد عبّرت عن رأي وتوجيه المرجعية إزاء القضايا المتعلّقة بالسياسة الخارجية.

٤٧ ـ مجموعة مؤلفين. (٢٠١٩). الشيعة العرب الهوية والمواطنة(ط.١). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص٢٨٢.

المبحث الثالث:
رؤية المرجعية الدينية حول السياسة الخارجية العراقية

توقف الدور الخارجي للمرجعية مع تزامن وصول حزب البعث إلى سدة الحكم، مما أدى إلى حصار الحوزة داخلياً وخارجياً، وفي هذا الصدد لعبت مرجعية السيد السيستاني دوراً لا يقل أهمية عن سابقتها، ومن خلال هذا المبحث سوف نستعرض دورها في التأثير على السياسة الخارجية العراقية، وعرض أهم الأهداف والقيم التي تدافع عنها والتي تتصل بقضايا سياسة العراق الخارجية عبر البيانات الرسمية الصادرة من مكتبها، وهي ذات علاقة باستقلالية العراق، وذلك منذ اليوم الأول لاحتلاله.

لقد ركّزت المرجعية الدينية المتمثّلة في السيد السيستاني على أنه ليس من حق أي دولة التدخل في شؤون العراق الداخلية أو الخارجية، وقد لاحظنا ذلك بوضوح من خلال تعاملها مع سلطة الاحتلال، فلقد كانت المرجعية تؤكد عبر خطب الجمعة على احترام السيادة العراقية وعدم تدخل أي طرف في سيادة العراق، وقد جاء هذا الإصرار والتأكيد على لسان المرجعية نظراً لمحاولات بعض الدول الإقليمية بسط نفوذها وتدخلها في القرارات العراقية، كما أكدت المرجعية أيضاً على رفض جعل العراق ساحة لتصفية

الحسابات الإقليمية والدولية، وأنه من الواجب أن يحظى العراق بعلاقات طيبة مع دول الجوار وفق القانون والدستور وما تقتضيه موازين السياسة الخارجية ومصالح الشعب العراقي، ويمكننا أن نلاحظ تأثير المرجعية في السياسة الخارجية وقراراتها من خلال التالي:

أولاً: تطابق رؤية المرجعية مع رؤية الدولة الرسمية في السياسة الخارجية العراقية:

شكّلت مواقف وآراء المرجعية في القضايا التي واجهها العراق ذات الصلة بالسياسة الخارجية تطابقاً بين رؤية المرجعية ورؤية الحكومة العراقية في مختلف القضايا، ولم يقتصر الأمر على مجرد البيانات التي تصدرها المرجعية بين الفينة والأخرى، وبما يتصل بالعراق ومصالحه الخارجية والداخلية، وإنما تجسّد ذلك على أرض الواقع عن طريق اللقاءات مع المسؤولين الذين تعاقبوا على مناصب السلطة في العراق خلال المراحل الانتخابية وما بعدها، وفي مجمل تلك اللقاءات كانت المرجعية تؤكد على ضرورة إحداث التوازن في العلاقات العراقية الخارجية وبشكل يؤدي لتعزيز مصالح الشعب العراقي، ولا شك في أن ذلك التوجيه يتطابق بشكل واقعي بين توجيه المرجعية للعملية السياسية العراقية الخارجية وممارسات الحكومة التي عملت جادة على مد الجسور وتعزيز العلاقات مع دول الجوار.

وظهرت ملامح هذا التطابق في الرؤى والمواقف بين المرجعية والحكومة العراقية في لقاء جمع المرجع السيد السيستاني مع عدنان الباجة جي الرئيس الدوري لمجلس الحكم العراقي، حيث قدمت المرجعية النصح والإرشاد في العديد من القضايا، هادفة إلى الحفاظ على وحدة العراق وتحسين علاقاته الخارجية وخاصة مع محيطه الإقليمي والعربي كما يوضح ذلك الملحق رقم (١).

ومن جملة الشواهد على تطابق المواقف بين المرجعية والحكومة العراقية اللقاء الذي جمع الرئيس العراقي السابق فؤاد معصوم مع السيد السيستاني في عام ٢٠١٤، وذلك قبل أن يتوجه إلى زيارة المملكة العربية السعودية، وبعد اللقاء حمَّله السيد السيستاني رسالة إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز تضمنت عدة مطالب من ضمنها رغبته في تحسين وتقوية العلاقة بين البلدين، مع مراعاة خصوصية العراق، والتأكيد على أن جميع مراجع الدين في النجف لم يكونوا ضد موقف المملكة العربية السعودية.[٤٨]

ويأتي تأكيد المرجعية في هذه الرسالة على المضمون السابق بسبب فتور العلاقات السعودية العراقية وانقطاعها منذ عام ١٩٩١، والتي ازدادت بعد سقوط النظام العراقي وتزايد العمليات الإرهابية في العراق، مما دفع بعض المسؤولين العراقيين إلى أن يوجّهوا أصابع الاتهام إلى الجانب السعودي بدعمهم المالي والمعنوي للإرهاب في العراق والتي أصبحت من جملة العوامل التي كان لها الدور الكبير في تدهور العلاقات بين البلدين، علماً بأن المملكة العربية السعودية نفت كل هذه الاتهامات، وتأتي هذه التأكيدات أيضاً في سياق دخول اللاعب الإيراني على الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، والتقارب الأيديولوجي المذهبي بين إيران كدولة وقطاعات من الشعب العراقي في المجتمع الشيعي، وهو الأمر الذي أدى الى تصاعد حدّة الأزمة في العلاقات السعودية العراقية واتساع الفجوة بينهما.

لم تكتف المرجعية الدينية بمجرد التأكيد عبر البيانات والخطب كما أسلفنا، وإنما أكثر من ذلك حيث التقى السيد السيستاني مع رئيس

٤٨ لأول مرة تفاصيل مثيرة أهمها رسالة السيستاني إلى ملك السعودية. (٢٠١٨، ٢٩ ديسمبر). استرجعت في تاريخ ٢٩ مارس، ٢٠٢١ من https://sptnkne.ws/kvHg

الجمهورية الإسلامية الإيرانية حسن روحاني في عام ٢٠١٩ واتفقا على ضرورة تعزيز العلاقات بين البلدين، وأهمية احترام سيادة العراق وعدم التدخل في شؤونه، وحصر السلاح بيد الدولة، وعدم دعم الميليشيات المسلحة، والجدير بالذكر أن هذه الزيارة تعد الأولى التي يستقبل بها السيد السيستاني رئيس دولة مجاورة خصوصاً الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهي خطوة لتعزيز علاقات العراق مع جيرانه في المنطقة مع عدم التدخل بشؤونه الداخلية. (٤٩)

ومن المواقف والشواهد التي توضح لنا مدى التطابق في الرؤى بين الخطاب المرجعي وموقف الحكومة إزاء الأحداث الواقعة في العراق أو خارجه والتي تمسّ سيادة العراق ما ذكره ممثل المرجعية السيد أحمد الصافي خطيب جمعة كربلاء في بيان موجّه إلى تركيا يدعو إلى احترام السيادة العراقية والقوانين الدولية، وجاء هذا الخطاب بعد ما قامت القوات العسكرية التركية بالتوغل في الأراضي العراقية عبر المناطق الشمالية بدعوى مساعدة الجنود ودعمهم ضد الإرهاب دون موافقة الحكومة العراقية التي بدورها اتخذت موقفاً مشابهاً لموقف المرجعية، حيث طالبت تركيا بالخروج من العراق في مدة لا تتجاوز٤٨ ساعة، ورغم انتهاء المدة المسموحة إلا أن تركيا لم تنسحب من العراق.(٥٠)وفي ذلك الصدد، طالب رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي حكومته بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن

٤٩ استقبال سماحة السيد للرئيس الإيراني الدكتور حسن روحاني. (٢٠١٩، ١٣مارس). استرجعت في تاريخ ٢٩ مارس، ٢٠٢١ من
https://www.sistani.org/arabic/archive/26257/

٥٠ الخطبة الثانية لصلاة الجمعة بإمامة السيد أحمد الصافي. (٢٠١٥، ١١ ديسمبر). استرجعت في تاريخ ٢٩ مارس، ٢٠٢١ من
https://imamhussain.org/fridaysermon/5996

بسبب ما قامت به تركيا من خرق للقوانين والأعراف الدولية، مطالباً تركيا بسحب قواتها من العراق بشكل فوري.

لم يتوقف الأمر عند التدخل في الشؤون الداخلية في العراق، بل تحوّل إلى ساحة لتصفية الحسابات بين الدول الإقليمية والدولية، مما دفع المرجعية لإصدار بيان تدعو فيه كافة الأطراف إلى احترام سيادة العراق، جاء ذلك بعد استهداف القوات الأمريكية قائد فيلق القدس قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس في عام ٢٠٢٠، حيث أثار هذا الحدث حفيظة المرجعية وجميع مراجع الدين في النجف مما دفعهم لإدانة هذا الاعتداء، مؤكدين على أن هذا الاعتداء يعد خرقاً وانتهاكاً لسيادة العراق وللمواثيق الدولية، داعية الأطراف الدولية إلى ضبط النفس، مؤكدين أن العراق مقبل على أوضاع صعبة جداً.[٥١]

وبعد حادثة الاغتيال تلك، قامت إيران بقصف قواعد أمريكية في العراق وتحديداً قاعدة (عين الأسد) رداً على مقتل قاسم سليماني، وبات واضحاً أن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ليس صراعاً سياسياً بارداً مقتصراً على الأدوات الناعمة أو الحرب الإعلامية التي تعبّر عن مكنون المواقف السياسية المتناقضة لكل منهما، وإنما هو صراع عسكري بكامل أوصافه من أجل فرض هيمنة وقوة كل منهما على العراق. نجد أن المرجعية كان لها تأثير متفاوت في تخفيف حدّة هذا الصراع على الأراضي العراقية وخصوصاً أننا نشهد أن قوة هذا الصراع

٥١ نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية العليا فضيلة العلامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في يوم الجمعة. (٢٠٢٠، ٣ يناير). استرجعت في تاريخ ١٣ إبريل، ٢٠٢١ من https://www.sistani.org/arabic/archive/26374/

تكمن في القوة العسكرية لدى الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ونفوذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية في العراق من جهة أخرى.

ثانيا: الطرق والأساليب التي تستخدمها المرجعية الدينية للتأثير في السياسة الخارجية العراقية:

نجد أن للمرجعية الدينية أساليب وطرقاً معينة تستخدمها في التأثير على السياسة الخارجية للعراق، إلا أنها ليست كالأساليب والطرق المعتادة والتي نراها عبر مؤسسات الدولة الحكومية والرسمية، ومن هذه الطرق المعتمدة لدى المرجعية الخطب والبيانات والكتب التي تصدر عن طريق مكتبها في النجف، وكذلك عن طريق إيفادها بعض ممثليها للقيام بدور ينم عن إرادة ورغبة المرجعية على مستوى الشؤون الاجتماعية والإنسانية، أما في خصوص الشأن السياسي فيقتصر دورها على الخطب والبيانات ودعم التظاهر أو اللقاءات الخاصة مع الجهات الرسمية.

أما بخصوص تأثير المرجعية في السياسة الخارجية، فنجد لها دوراً كبيراً في دعم القضية الفلسطينية، وبيان كيفية التعامل مع الفلسطينيين في العراق، وبالتأمل في الفترة التي تولى فيها صدام حسين رئاسة العراق نجد أن هناك عدداً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين كانوا يحظون بمعاملة مميزة من قِبل الحكومة آنذاك كمعاملة المواطن العراقي، إلا أنه في الفترة التي أعقبت السقوط وتغيير النظام في العراق تم تغيير الكثير من القوانين، ومن جملتها هذا القانون، حيث نص القانون الجديد الذي صدر في مجلس النواب العراقي على معاملة الفلسطيني معاملة الوافد الأجنبي وإلغاء الامتيازات الممنوحة له من قِبل النظام السابق.

بالإضافة إلى تعرّض البعض منهم إلى مضايقات واعتداءات من قِبل بعض العراقيين مما دفع الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى أن يرسل رسالة إلى جميع من تقلّدوا منصب رئاسة الوزراء في العراق طالباً منهم تحسين أوضاع الفلسطينيين في العراق وعدم الاعتداء عليهم، وقامت المرجعية بإرسال رسالة إلى وزير شؤون اللاجئين في السلطة الوطنية الفلسطينية كما يشير الملحق رقم (٢)، مؤكدة رفضها التعرض إلى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق بأي شكل من الأشكال.

وبناءً عليه، قام مجلس النواب العراقي مؤخراً بتعديل قانون إقامة الأجانب والذي يؤكد على معاملة كل أجنبي بمن فيهم الفلسطينيون معاملة المقيم في العراق والذي يحق له الحصول على الجنسية العراقية إذا أكمل الإقامة لمدة عشر سنوات أو خمس سنوات إذا كان متزوجاً من عراقية فتكون له كامل الحقوق كالمواطن العراقي.[٥٢]

أما بخصوص تأثير المرجعية في السياسة الخارجية على الرغم من أن المرجعية الدينية في العراق لا تعد جهة رسمية، إلا أننا نجد أن الكثير من القادة حرصوا على مقابلة المرجع السيد السيستاني تقديراً لما له من قوة ونفوذ وأثر على السياستين الداخلية والخارجية للعراق، ويأتي في ذلك السياق، اللقاء الذي جمع كل من السيد السيستاني والبابا خير شاهد على ما تتمتع به المرجعية الدينية في النجف من ثقل ديني وسياسي في العراق خصوصاً وأن هذه الزيارة تعد الأولى من نوعها لمرجع شيعي ديني في

٥٢ لا مفر الوضع الخطير للفلسطينيين في العراق. (٢٠٠٦، ٣٠ إبريل). استرجعت في تاريخ ١٧ مارس، ٢٠٢٠ من
https://www.hrw.org/reports/iraq0706ar.pdf

المنطقة، ولقد حرصت المرجعية التأكيد على محورية القضية الفلسطينية، حيث ذكر الشعب الفلسطيني نصاً في ذلك اللقاء مما يدل على أنها لا تهتم بالشؤون العراقية الداخلية فحسب، بل وحتى الدولية وخاصة تلك التي تهم وبشكل استراتيجي الشعب العراقي والدولة العراقية.

وتبقى هنا قضية مهمة وجديرة بالذكر حول مسألة التطبيع خاصةً أننا شاهدنا قيام بعض الدول العربية بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، ولنا أن نتساءل عن دور المرجعية الدينية عما إذا كانت ستلعب دوراً في التأثير على صانع القرار السياسي العراقي في ثنيه عن قضية التطبيع؟ أم ستلجأ المرجعية إلى دعوة الشعب العراقي للخروج بمظاهرة حاشدة من أجل رفض التطبيع؟

في الواقع لا يمكن لأحد أن يجزم أن العراق سيتجه إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني وخاصة أنه لا توجد بيانات رسمية صادرة تدعو إلى التطبيع، بل كل ما صدر عن هذه المؤسسات كان في سياق رفض التطبيع، إضافة إلى حالة الانقسام الذي يشهده العراق وكثرة التحديات التي تواجهه في الوقت الحاضر، هذا لا يعني أن تنفي الدراسة وجود علاقات مع الكيان الصهيوني من قِبل بعض الأطراف السياسية العراقية سواءً على مستوى الزيارات السرية أم المشاريع الاقتصادية في شمال العراق (الكرد)، ما يدل على أن هناك نوعاً من علاقات تقترب من التطبيع وإن لم يتم الإعلان عنه بشكل رسمي من قِبل الحكومة العراقية، إلا أن هناك عوامل ممانعة للتطبيع كطبيعة النظام السياسي العراقي الذي يختلف عن الأنظمة الأخرى، وذلك لأن نظام الحكم فيه نظام منتخب على عكس الأنظمة الوراثية في المنطقة،

وكذلك للشعب العراقي دور في هذه القضية والذي يكون بشكل كبير تابعاً لفتاوى المرجعية، فالشعب العراقي منذ القدم لديه الطابع القومي العروبي في سياسته الخارجية

المرجعية الدينية في النجف موقفها واضح وصريح من قضية التطبيع، وهذا ما ذكرته عبر بياناتها الصادرة من مكتب المرجعية في النجف أو عبر خطب الجمعة أو مؤخراً من خلال لقاء السيد السيستاني مع البابا، فدورها مهم ومحوري في هذه القضية كونها تستطيع من خلال فتوى دينية أن تحشد الجماهير للضغط والتأثير على صانع القرار السياسي الخارجي وهذا ما رأيناه من خلال التطرق لأدوار مراجع الدين في العراق قديماً، أو من خلال تلبية الجماهير لفتوى الدفاع الكفائي ضد تنظيم داعش، فالمرجعية في النجف بما تتمتع به من ثقل مجتمعي وكلمة نافذة يمكن لها أن تغيّر المعادلة السياسية حول أي قضية محورية ومهمة.

الفصل الخامس:

المرجعية المؤسسية

تعد المرجعية الدينية ضمن المؤسسات غير الرسمية التي تتسم بالاستقلالية وعدم التبعية لأي جهة حكومية، وهو الأمر الذي يستتبع استقلالها مادياً، معتمدة على الحقوق الشرعية مثل الزكاة والأخماس وفقاً للمذهب الجعفري، بالإضافة إلى أنها مؤسسة عابرة للحدود الجغرافية للدول، وبالتالي فإن تمركزها في مكان جغرافي أو في حدود دولة ما لا يعني أنها مختصة بشؤون المكلّفين في تلك الدولة وحيزهم المكاني، بل يرجع إليها المكلّفون من مختلف الدول لأخذ أحكامهم الشرعية.

وعلى غرار المنظمات والمؤسسات غير الحكومية في كل أنحاء العالم غدت المرجعية الدينية مؤسسة عابرة للحدود (Transnational Actors) في العالمين العربي والغربي وذلك بسبب مواكبة التطورات المجتمعية وما تقتضيه من تطور في جوانب الحياة المختلفة حتى أصبح لها تأثير خارج حدودها الجغرافية التقليدية.

تتجسّد المؤسسات غير الرسمية بشكل عام في جماعات الضغط والأحزاب السياسية والرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات الصفة الدولية، ويتنوّع عمل هذه المؤسسات حسب اختصاصها وأهدافها وطبيعة عملها والأعضاء المنضمين إليها، فمنها ما يهتم بالجانب الاقتصادي وأخرى تختص بالجانب السياسي، أو البيئي،

أو الديني، أو الفئوي وغير ذلك. ومع النمو المتزايد لمختلف أنواع الفاعلين غير الحكوميين وتزايد أدوات تأثيرهم، خاصة من خلال التطور التكنولوجي وأدواته الإعلامية، أصبح دور المرجعية يكتسب مكانة تأثيرية مهمة في الشأن العام وساهم ذلك في إضعاف سلطة الدولة، بل وبدأ يدعو لإعادة تعريف الدولة القومية.[٥٣]

وفي ضوء ما سبق نجد أن العراق ليس استثناءً، إلا أن وجود المرجعية ذات التأثير القوي سياسياً ودينياً جعلها مؤسسة عابرة للحدود الجغرافية، مؤثّرة في كل مجريات الأحداث على المستويين الداخلي والخارجي، ومن الطبيعي أن تحتوي المرجعية منذ نشأتها على نظام داخلي هيكلي مكنّها من أن تلعب أدواراً في مختلف المجالات، ولكن نظراً للتطور الكبير في مجالات الحياة، فقد ظهرت بعض الأطروحات التي تتبنّى موضوع ضرورة تطوير المرجعية الدينية من نظامها الحوزوي التقليدي الموروث إلى هيكلية دينية وإدارية هرمية (نظاماً مؤسسياً) لتمكينها من مواكبة جميع متطلبات الحياة الروحية والمادية.

53 - Ataman, A. (2003). The Impact of Non-State Actors on World Politics: A Challenge to Nation-States. Turkish Journal of International Relations, 59 ,(1)2.

المبحث الأول:
الأطروحة البديلة عن المرجعية الدينية (المرجعية المؤسسية)

من خلال ما تطرقنا له في متن البحث، يمكننا البناء عليه حول أهمية تطوير المرجعية الدينية في العبادات والمعاملات لتصل إلى شكل المؤسسة الكاملة هيكلياً، مع احتفاظ المرجع بالرأي أو الفتوى، بحيث يكون لها تأثير في السياسة الداخلية من خلال مراجعة المنظومة الحاكمة لها، أو بإبداء الرأي تلقائياً في القضايا الحساسة ذات التأثير السياسي، وكذلك الأمر في السياسة الخارجية للمنظومة والمقلّد كموقف يرقى إلى الإلزام، لكنه لا يتعارض مع الانتماء المواطني، بمعنى أن المرجع يلزم مقلّديه في قضية ما دون المساس بوطنيته.

من خلال التتبع لعمل مؤسسات المجتمع المدني ونشاطها كثرت الأطروحات حول جدوى وواقعية أو إقامة تجربة مماثلة للعمل المؤسسي للحوزة العلمية في النجف أسوة بباقي المؤسسات التي تتضمّن نظاماً هرمياً مؤسسياً كاملاً، وعلى الرغم من أن تلك الأطروحات تنبع بشكل هادئ حيث يحيطها التخوف من الوقوع في الشبهات الشرعية من جهة، والمواجهة بين الاتجاه التقليدي من جهة ثانية، والاتجاه التحديثي من جهة أخرى، إلا

أن واقع الحال يثبت أن هنالك حالة من التطور المؤسسي للمرجعية التي فرضتها التطورات التكنولوجية والسياسية والديموغرافية.

وفي ذلك السياق لا بد من تحديد مفهوم المؤسسة؟ حيث نجد أن هذا المفهوم ما زال البعض مختلفاً فيه، فهناك من يراه بالعمل المنظم المستقل، وهناك من يراه كياناً إدارياً يتضمن تسلسلاً هرمياً وله برامج وأهداف محددة، وهناك من يجعلها دائرة حكومية لا أكثر، والحقيقة أن المرجعية لا تنتمي لأي جهة سياسية حكومية، ولا تعد تنظيماً في أغلب نماذجها، فليس لها لائحة تنظيمية مكتوبة ولا تخضع لقرارات وسلطة الدولة.

وإذا كان المقصود بالمؤسسة أنها عمل منظّم قائم عليه سلطة ترعى مصالحها، فهي بهذا العنوان تكون المرجعية مؤسسة، إذن المقصود بالمؤسسة بالمنطوق العام هو توفر عدة مقوّمات أبرزها وجود الكيان والسلطة والهرمية والتنظيم إما بشكل قواعد مكتوبة أو متعارف عليها ولديها أيضاً وسائل رقابية من أعلى سلطة الهرم للأدنى.

من خلال ما سبق، نجد أن المرجعية قد أخذت الشكل الهرمي التنظيمي، فالمرجعية لديها قائد وهو المرجع، ولديها وكلاء يقومون بمهام عديدة أبرزها التواصل مع الجمهور ونقل الرسائل من وإلى المرجع، إلى جانب اختصاص جمع الحقوق الشرعية، بالإضافة إلى أن للمرجعية أعرافاً وقواعد مكتوبة بالنصوص فيما يتعلّق بعلاقة المرجعية مع الجمهور وتنظيم عمل الوكلاء.

بالإضافة إلى ذلك، أنها تقوم بمراجعة ومراقبة شؤون الحوزات التابعة لها بشكل غير مباشر من خلال الوكلاء والعلماء الكبار المنوط بهم مهام الإشراف على تلك الحوزات إدارياً ومالياً وعلمياً، كما يعد النظام في الحوزة

نظاماً مؤسسياً يتوسع تدريجياً، ومن جانب آخر متصل، تعد المرجعية من النخب الفاعلة في مجالات عديدة ومختلفة، وبالتالي لديها مهام ومسؤوليات وحقوق وواجبات وإسهامات في عدة مجالات ولاسيما في المجالات السياسية التي تختلف باختلاف الظروف والأهلية.[٥٤]

كما تشتمل الحوزة على مؤسسات فرعية ولجان تهتم بجميع الجوانب الحوزوية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك لجنة إدارة المدارس الدينية ولجنة إدارة شؤون امتحانات طلاب الحوزة، وكذلك لجنة الشؤون القانونية لتوفير الإقامات للطلبة الأجانب وغيرها من اللجان المختلفة، وجميع هذه الأمور الإدارية والهيكلية تعد من ضمن برامج إقامة العمل المؤسسي وإن لم يطلق عليها في نطاق المفردات الحوزوية الدارجة بالمؤسسية، كما نجد أن الحوزة العلمية خلال السنوات الأخيرة توسعت في عملها المؤسسي في شتى بقاع العالم كمؤسسة السيد الخوئي التي لها مكاتب في لندن ونيويورك وتعد عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، وأن هذه الهيكلية الإدارية وتقسيم الأعمال متوفرة في العمل الحوزوي بشكل عام وليس اقتصارها على حوزة معينة دون غيرها.[٥٥]

وعلى الجانب الآخر، هناك اتجاه آخر يتبنّى أطروحة المرجعية المؤسسية لكن من وجهة نظر مغايرة بعض الشيء، تدفعه لجعل المرجعية مؤسسة شبيهة إلى حد ما بالمؤسسة الدينية الكاثوليكية، ومن يذهب لهذا الرأي يعتمد على التشابه القائم بين المرجعية وبين المؤسسات الكاثوليكية، حيث

٥٤ ـ مقابلة شخصية مع المرجع الديني الشيخ محمد السند البحراني.
٥٥ ـ مقابلة شخصية مع السيد صدر الدين القبانجي ـ إمام جمعة النجف وعضو الهيئة القيادية للمجلس الأعلى في العراق.

يكون لها هيئة عامة من مجموعة علماء كما هو مجلس الكرادلة العالمي الذي يجتمع بعد وفاة البابا ويختار خلفاً له من أجل المحافظة على جهود المرجعية السابقة، وتبقى المؤسسات على وضعها ويتسلّمها مرجع جديد ويقوم بمواصلة عمله دون الرجوع إلى البداية.[٥٦]

كما أن هناك اتجاهاً آخر للمقاربة ويتمثّل في أن يكون للمرجعية مجلس مرجعي يشارك فيه كل علماء الدين من مختلف الدول الإسلامية، وهذا المجلس تنبثق عنه مؤسسات (لجان) مختلفة مثل المؤسسة المالية لمعرفة مدخلات ومخرجات المرجعية، والمؤسسة الشرعية التي تهتم بالإجابة عن الاستفتاءات الشرعية، وأيضاً مؤسسات مختلفة على الجانبين الثقافي والاجتماعي، ولا بد في وقتنا الراهن وما يعانيه العالم من تطورات وأحداث أن توجد مرجعية عالمية مستحدثة ومنفتحة على العالم لتواكب جميع التطورات السياسية والدينية والثقافية، إضافةً إلى أن هذا الاتجاه يدعو الى أن تكون المرجعية مؤسسة متكاملة حتى لا يرث أولاد المرجع تجربته وتراثه بعد وفاته، ولكي يكون العمل المرجعي أكثر استقراراً ووضوحاً وشفافية.[٥٧]

تجد الدراسة أنه وعلى مدار تاريخ مراجع الدين فهم لا يتبنون طرح رؤية المرجعية المؤسسية إلا ما ندر، وذلك لعدة أسباب من جملتها أن متبنيات المراجع مختلفة ورؤاهم متعددة، كما أنه لا يوجد قانون أو حكم شرعي يمكن من خلاله أن يخضع المرجع لأحادية مثل هذه الرؤى والمتبنيات،

٥٦ ـ مقابلة مع د. حميد الدهلكي-عضو برلمان سابق بالجمعية الوطنية العراقية.
٥٧ـ الشامي، حسين. (١٩٩٩). المرجعية الدينية من الذات إلى المؤسسة (ط.١). لندن: مؤسسة دار الإسلام، ص٤٣٢-٤٣٣.

حيث إنها في حيثياتها تتناقض مع مبدأ الاجتهاد، ولعل عدم تبنّي هذا الاتجاه المؤسسي بشكله التنظيمي الصارم لا يتلاءم مع الحاجة إلى التقليد الذي يعتبر الوسيلة الأساسية لعامة الشيعة في زمن الغيبة الكبرى، حيث يقوم المكلّف باختيار مرجع التقليد حسب الضوابط التي ذكرناها لضمان استقلالية المرجعية، خلافاً لما هو معمول به في المؤسسة الدينية الكاثوليكية، حيث يكون القائم على اختيار البابا مجلس الكرادلة.

المبحث الثاني:
التأثير السياسي للمرجعية الدينية بين الانتماء المذهبي وولاء المواطنة

نجد أن المرجعية الدينية تتمتع بصفة المؤسسات العابرة للحدود والمواطنة سواء على مستوى الشأن الخاص أو على مستوى الشأن العام، لا سيما وأن الكثير من أتباع المرجعية يعيشون ويتبعون دولاً أخرى ويتواصلون معها إما بشكل مباشر أو عن طريق مكاتبها المعتمدة في بلدانهم، وهذا بدوره يكشف لنا أن المرجعية بمفهومها أعم وأوسع من مفهوم المواطنة مما أكسبها صفة العبور للحدود (حسب مقتضيات الظروف وبحيث لا تتناقض مع المواطنة خصوصاً في القضايا الخلافية ذات المفاهيم الانتمائية).

ووفقاً لما تقدّم، يمكن أن نتساءل عن أهم العوامل التي تجعل من المرجعية الدينية عابرة للحدود والمواطنة ويكون لها تأثير سياسي خارجي؟

في الحقيقة هذا الأمر يختلف باختلاف التوجهات والمباني لكل مرجع ديني، لأنه ومن خلال قراءة تاريخ مراجع الدين ومبانيهم الفقهية نجد أن هناك نقاط اشتراك في المباني والتوجهات، وهناك أيضاً نقاط اختلاف، فمن الواضح أن جميع المراجع يعتمدون منهج النصح والإرشاد والتوجيه وهي نقطة اشتراك عند الجميع، وهذا ما رأيناه واضحاً في مرجعية السيد الخوئي

ومرجعية السيد السيستاني، وهي بهذا المستوى وإن كانت عابرة للحدود والمواطنة إلا أن عملها محدود بحدود تقديم النصح والإرشاد حتى لبعض الدول الأخرى فتدخلها يكون بهذا المستوى فقط.

الا أن هناك مرجعيات لا تكتفي بمبدأ تقديم النصح والتوجيه، بل إن عملها أوسع من ذلك، حيث تقوم بدعم تياراتها وفصائلها سواءً أكان ذلك عسكرياً أم مالياً مما جعل مشروعها مشروعاً شمولياً، ومن المعلوم أن مثل هذه المرجعيات تقوم على أساس الولاية العامة للفقيه، فنلاحظ أن المرجعية التي تتبنى مبدأ الولاية العامة للفقيه يكون تأثيرها السياسي فاعلاً وعابراً للحدود أكثر من المرجعية التي تتبنى مبدأ الولاية الخاصة.

ما بين مفهوم المواطنة وطبيعة عمل المرجعية العابر للحدود تظهر العديد من الأسئلة والقضايا، أهمها ما يتعلّق بقضية الولاء والانتماء من جهة والمواطنة من جهة أخرى، بالإضافة إلى موقف المرجعية من القضايا الخارجية المتعلّقة بدول أخرى، ومدى تأثير ذلك على المقلّدين في بلدانهم؟

لابد لنا أن نفرّق بين التأثير الديني العابر للحدود والتأثير السياسي، فالتأثير الديني هو تأثير عابر للحدود بين المكلّف والمرجع في قضايا العبادات والمعاملات، وذلك لأن المقلّدين ينتمون لمختلف دول العالم، أما الحديث عن مسألة التأثير السياسي فهي نقطة الخلاف بين عمل وآلية المرجعيات الدينية التي سوف نحللها من خلال بُعدين:

البُعد الأول: عدم وجود أي تناقض بين التأثير السياسي للمرجعية الدينية والانتماء والولاء، فالتأثير السياسي على الأفراد أياً كانت جنسيتهم لا يتوقف على المرجعية الدينية فحسب، وإنما يمكن أن يكون التأثير السياسي من عدة

جهات ومصادر كالمنظمات الإنسانية المختلفة والأيديولوجيات المتعددة مثل الماركسية أو الليبرالية وليس الأمر مقصوراً على المرجعية الدينية، وهو الأمر الذي يكون في سياق احترام الحريات في تبني الآراء والأيديولوجيات والأفكار دون أن تترجم الى أعمال من شأنها أن تضر بمصالح الوطن، أما الانتماء والولاء فهو للوطن، والمرجعية تلزم أتباعها باتباع النظم والقوانين الداخلية للدولة والوطن، وقد أفتى الكثير من الفقهاء بحُرمة مخالفة القوانين الداخلية والنظام العام في الدول، وما يؤكد ذلك موقف مرجعية السيد السيستاني الذي أفتى بحُرمة مخالفة قوانين الدول الأخرى، بل حثّ مقلّديه على ضرورة الالتزام بقوانين الدولة والوطن، حتى لو لم تكن دولة إسلامية.[٥٨]

والمرجع الديني لا يقرر للشيعة في بلدانهم مواقفهم السياسية وطبيعة علاقاتهم مع حكوماتهم لسببين:[٥٩]

السبب الأول: ابتعاد أغلب مراجع الدين عن التدخل في الشؤون السياسية وتصديهم فقط للمسائل الفقهية.

السبب الثاني: المرجع الديني يتصدّى للقضايا السياسية في وطنه لأنه صاحب رأي، ولا يتدخل في الشؤون السياسية في الدول الأخرى، ولذا نجد أن مرجعية السيد السيستاني تنأى بنفسها عن التدخل في الشأن العام للبلدان الأخرى على الرغم من أن نسبة مقلديه في تلك الدول عالية ولاسيما في الدول العربية والخليجية، ولذلك كانت المرجعية تترك الأمر للفقهاء في هذه الدول.

٥٨ ـ الحكيم، عبد الهادي. (٢٠١٥). الفقه للمغتربين وفق فتاوى سماحة أية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (ط.٨). بيروت: دار المؤرخ العربي، ص١٨٤.
٥٩ ـ الصفار، حسن. (٢٠٠٨). المذهب والوطن (ط.٢). القطيف: أطياف للنشر والتوزيع، ص١٧٠.

البُعد الثاني: يرتكز على خطورة تطور وتوسع المرجعية من نظامها التقليدي إن صح التعبير إلى مرجعية مؤسسية خوفاً من أن يكون لها تأثير خارجي خارج إطار الدولة التي تتمركز فيها، بحيث يتصور البعض أن هذا التوسع سوف يؤدي إلى الازدواجية في الولاء، ولكن الواقع أن المرجعية حتى وإن تطورت إلى مؤسسة بهذا الحجم، فإنها لا تؤدي إلى الازدواجية في الولاء، وإن كانت هذه المؤسسة تتبنّى مبدأ الولاية العامة للفقيه أو الولاية الخاصة، كما أن المرجعية الدينية بمختلف مبانيها الفقهية تدعو إلى ولاء الوطن والانتماء إليه دون أن تخضع إلى مزايدات تقديم الولاء الوطني على العقائدي أو العكس، لأن الولاء العقائدي والانتماء إليه لا يسلب عن الفرد انتماءه الوطني.

يبقى الحديث عن مرجعية النجف والتي تتبنّى مبدأ الولاية الخاصة وتحوّلها إلى نظام مؤسسي متكامل من أن يكون لها تأثير سياسي عابر للحدود يؤدي إلى ازدواجية الولاء لدى المكلّفين الذين لم يفرقوا بين التأثير الديني وأخذ العلم الشرعي من المرجع الذي يعد عابراً للحدود والذي لا يشكّل أي تبعية أو ازدواجية سياسية، وبين التأثير السياسي الخارجي العابر للحدود وهذا لا نراه في مرجعية النجف الحالية.

إن مرجعية النجف تعتمد مبدأ عدم التدخل بالشأن السياسي كإطار عام إلا في القضايا المهمة والتي سبق أن تعرّضنا لبعضها في متن البحث، وهذا ما أدى ألاّ يكون للمرجعية حضور سياسي عابر للحدود إلا في القضايا الداخلية التي عصفت بالعراق، مما فرض على المرجعية التدخل فيها من باب تغليب المصلحة العامة والتكليف الشرعي الذي يقع على

عاتق المرجع الديني، لذا، لم نلاحظ أن مرجعية النجف في الوقت المعاصر لها تأثير سياسي عابر للحدود لمقلّديها إلا بحدود تقديم النصح والإرشاد والتوجيه، على عكس المرجعيات السابقة التي تطرّقنا لها في متن البحث، فكان لها تأثيرٌ سياسيٌ خارجي عابر للحدود عن طريق الفتاوى الدينية التي تلزم مقلّديها التقيّد بها.

وحتى لو تطوّر الأمر وجاء مرجعٌ يقول بالولاية العامة للفقيه في العراق، لا يمكن أن نجزم أن يكون له تأثير سياسي عابر للحدود إلا بشكل متفاوت، على عكس النظام المعمول عليه في النظام السياسي الإيراني على سبيل المثال، وذلك نظراً لطبيعة التركيبة المجتمعية في العراق التي تختلف متبنياتها في النظام السياسي العراقي ما بين مؤيّد ومعارض، بخلاف النظام السياسي الإيراني الذي تم التصويت على أن يكون الحكم فيها حكماً إسلامياً على مبدأ ولاية الفقيه، إلا أن هذا الحديث يبقى مجرد فرضية محتملة والواقع الذي عاشته المرجعية وتعيشه في العراق يجعل مثل هذه الفرضية بعيدة المنال.

الخاتمة والنتائج

تُعد المرجعية الدينية أعلى سلطة روحية لدى الشيعة الإمامية في زمن الغيبة الكبرى لما تمثله لهم من عُمق روحي وعقائدي، لذا نجد أن جميع ما يصدر عن المرجعية يكون لزاماً على مقلّديها الامتثال له والعمل به، كما نجد أن دور المرجعية لم يقتصر على الجانب الشرعي فقط، بل امتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية.

كما بيّنت الدراسة أن المرجعية تعد إحدى المؤسسات غير الرسمية المؤثّرة في القرار السياسي العراقي، وعلى الرغم من أن هذا التأثير كان منذ أمد بعيد، إلا أن تطورها المؤسسي كان له أثر بارز في لعب دور سياسي فاعل في الكثير من مجريات الأحداث الداخلية والإقليمية وكذلك الدولية أيضاً، فقد واجهت العديد من التحديات بسبب سياسة الحكومات المتعاقبة اتجاه المؤسسة الدينية، إلا أنها برزت بشكل فاعل على الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، تزامناً مع تطورها المؤسسي الذي ورثته مرجعية السيد علي السيستاني من مرجعية السيد الخوئي الذي كان يمثّل المرجعية الكبرى قبل ذلك التاريخ.

يُعد شكل النظام السياسي في العراق والظروف التي مرّ بها بعد عام ٢٠٠٣ حتى وقتنا الحالي من العوامل الأساسية التي أسهمت في بروز مكانة المرجعية ولعبها لأدوار سياسية، رغم أنها لا تتبنّى مبدأ الولاية العامة

للفقيه، إلا أن مرجعية النجف قد تدخلت في القضايا السياسية العراقية المهمة وفق ما تقتضيه المصلحة العامة والشرعية التي تقع على عاتق المرجع الديني من باب الولاية الحسبية.

ولقد أثبتت الدراسة أن للمرجعية دوراً واضحاً على الجانب السياسي الداخلي للعراق، فقد كان لها دور في تأسيس الدولة العراقية الجديدة من خلال إصرارها على سن دستور جديد، وإجراء انتخابات برلمانية تُعد الأولى من نوعها في العراق، بالإضافة إلى تقديمها للنصح والإرشاد لقادة الكتل السياسية والحكومة في سبيل تحقيق تطلعات وآمال الشعب العراقي.

وقد أشارت الدراسة إلى أن للمرجعية الدينية مقلّدين ينتمون لمختلف الدول مما أضفى عليها البُعد والتأثير العابر للحدود والمواطنة، فجميع المرجعيات باختلاف مبانيهم الفقهية لهم تأثير ديني على أتباعهم، وهذا يعد من المسلّمات لدى الشيعة الاثنى عشرية، فهي بهذه المنهجية قد منحتها قوةً وتأثيراً عابراً للحدود أكثر من أن تكون على شكل نظام مؤسسي كما هو المتبع في غيرها من المؤسسات الأخرى، أما التأثير السياسي فيعتمد على الاختلافات في المباني الفقهية لدى مختلف مراجع الدين.

اختبار الفروض العلمية:

لعبت المرجعية الدينية دوراً في التأثير على السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وذلك من خلال البيانات الصادرة من مكتبها بالنجف أو من خلال خطب الجمعة التي يلقيها ممثلوها أو لقاءاتها مع قيادات الدولة الرسمية بخصوص القضايا المتعلّقة بالوضع السياسي الخارجي العراقي.

١ ـ تؤثّر الخصائص الشخصية للمرجع الديني (جنسية المرجع) على فعالية العمل السياسي للمرجعية الدينية في العراق، حتى لو كان ذلك بشكل محدود، فكلما كان المرجع الذي يتصدّى للعملية السياسية عراقياً، فهذا سيزيد من دور المرجعية في المشهد السياسي الداخلي والخارجي للعراق، وإن كان ذلك ليس صحيحاً على مطلقه، ولكنه عامل لا يمكن إغفاله أيضاً وخاصة في التأثير على المجاميع العراقية المتأثّرة بالعروبة.

٢ ـ أثّر سقوط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣ بشكل إيجابي على زيادة وفعالية دور المرجعية الدينية على الساحة السياسية العراقية، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي للمرجعية الدينية وعدم ملاحقة مراجع الدين من قِبل حكومة حزب البعث والذي بدوره أدى إلى انفراد المرجعية بالعملية السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

٣ ـ لعبت المرجعية الدينية أدواراً سياسية على مختلف الأصعدة دون أن تتحوّل بشكل مطلق إلى نمط النظام المؤسسي على النمط الحديث، فالمرجعية بنظامها التقليدي الحوزوي كان لها دور سياسي على المستوى الداخلي والخارجي للعراق، ولكن ذلك لا ينفي أن المرجعية قد شهدت تطوراً مؤسسياً تدريجياً أثّر بشكل إيجابي على الدور السياسي للمرجع الديني، فكلما كانت المرجعية نظاماً مؤسساتياً ذات طبيعة خاصة تنسجم مع نمطها الديني والفقهي الخاص ساهم في زيادة حضورها ودورها في مختلف الأصعدة.

٤ ـ شكل النظام السياسي في العراق أثّر على بروز وفعالية الدور السياسي للمرجعية الدينية، فكلما كان النظام السياسي ضعيفاً زادت فعالية ودور

المرجعية الدينية، وبالعكس كلما كان النظام السياسي مركزياً ومسيطراً وشمولياً تضاءل دور المرجعية في القضايا السياسية.

وختاماً، تبقى قضية الانتماء القضية الأهم والتي لا تزال تحدث إشكاليات، فهل تكون للمرجعية على حساب الوطن أم للوطن على حساب المرجعية؟ وما دام موضوعنا عن المرجعية في العراق ونظراً للجغرافية السكانية ومحيط العراق، فإن هذا الموضوع يعتبر في غاية الأهمية؛ لأنه ينعكس مباشرة على الوضع السياسي والميداني ـ وهنا نتحدث عن الداخل ـ فالمرجعية في العراق وتحديداً مرجعية السيد السيستاني تمكّنت من إحداث توازن مهم، فالمرجع السيستاني كان في كل أموره داخل العملية السياسية من موقعه كمرجع وبطبيعة الحال لم يخرج من الأطر المرجعية في تعاطيه السياسي، ولهذا تمكّن من إحداث توازن حمى العراق والعراقيين من الانحراف إلى المواقف المتطرفة دون المساس بقضية الولاء والانتماء، فقد كان السيد السيستاني يدرك أن أي منزلق قد يعتبره البعض الكامن والمتربص أنه موقف خياني، لذا حرص دائماً على اتخاذ مواقف حيادية ومتوازنة في أغلب الأحيان، وترك للشعب حرية الاختيار في نطاق الإصلاح حتى لا يكون رقماً منحازاً لأحد على حساب أحد آخر في اللعبة السياسية العراقية، أما بخصوص فتاويه أو بمعنى سياسي مواقفه في القضايا العابرة للحدود، فلقد ترك هوامش عديدة لمقلّديه لتحديد مواقفهم، بحيث لا تتعارض مع انتمائهم الوطني، حتى لا تعرّضهم للمساءلة أو التخوين من جانب، ولكيلا يدخل في خصوصيات الشؤون الداخلية للدول الأخرى وما تراه مناسباً لها في إطار النظام العام ومصالحه، وهذا ما لاحظناه في تصريحات

الممثلين لمكتب السيد السيستاني في عدة دول، حيث أعلنوا وبصراحة أنهم غير مخوّلين بإعلان موقف سياسي على قاعدة شرعية.

إن قضية الانتماء للمرجعية أو للوطن ما زالت إشكالية سياسية وليست شرعية، وهي بحاجة إلى تحليل موسَّع مما يفتح المجال لأبحاث أخرى مستقبلية بهذا الخصوص، وهذا ما تتركه هذه الدراسة لغيرها من الأبحاث القادمة التي يتطلّع إليها المختصون والباحثون عن موضوعات مهمة تساهم في فتح آفاق علمية جديدة.

الملاحق

ملحق رقم (١)
البيان الصحفي الصادر من مكتب المرجعية الدينية
بشأن زيارة السيد عدنان الباجة جي

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

نصّ البيان الصحفي الصادر من القسم الاعلامي بمكتب سماحة السيد السيستاني دام ظله بشأن زيارة السيد عدنان الباجةجي لسماحة السيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

التقى سماحة السيد السيستاني دام ظله بالسيد عدنان الباجه جي الرئيس الدوري لمجلس الحكم العراقي حيث شرح لسماحته آخر التطورات فيما يتعلق بالعملية السياسية ، كما اطلع سماحته على مضمون الرسالة التي بعث بها اليه السيد كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة بهذا الشأن.

وقد أكد سماحة السيد دام ظله في هذا اللقاء على موقفه من ان الآلية المذكورة في الفقرة ٥ من ١٨ لتشكيل المجلس الوطني الانتقالي لا تعطي ابداً تمثيلاً للعراقيين هي بصورة عادلة ، موضحاً ان الآلية المثلى لذلك هي الانتخابات التي يؤكد العديد من الخبراء امكانية اجرائها خلال الاشهر القادمة بدعمة متجلية من المصداقية والشفافية .

وأضاف سماحته ان المجلس الوطني الانتقالي اذا تم تشكيله بالآلية المذكورة فانه لن يكون بمقدوره ولا بمقدور الحكومة المنبثقة عنه القيام بالمهام المقررة لهما والمقيدة بالجدول الزمني المحدد للفترة الانتقالية ، وسوف يجد من جراء ذلك مشاكل جدية وسيزيد الوضع السياسي والامني تأزماً.

كما أكد سماحته على ان القانون الذي وضعت ادارة الدولة العراقية والوثيقة الملحقة به يجب ان يعرضا على ممثلي الشعب العراقي في المجلس الوطني الانتقالي للتصديق عليهما تأميناً لشرعيتهما.

وتطرق سماحة السيد دام ظله في اللقاء الى حزمة الاخطار المحدقة بوحدة العراق وسلامته كما أكد على أهمية ان تكون للعراق علاقات واسعة مع محيطه الاقليمي والدولي وبالخصوص الدول العربية الشقيقة .

١٦/ ذي القعدة/ ١٤٢٤ هـ

SISTANI@SISTANI.ORG

WWW.SISTANI.ORG

ملحق رقم (٢)

رسالة المرجع السيد السيستاني إلى وزير شؤون اللاجئين في السلطة الوطنية الفلسطينية

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور عاطف ابراهيم عدوان المحترم
وزير شؤون اللاجئين في السلطة الوطنية الفلسطينية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

تعقيباً على رسالتكم المؤرخة في ١٩/٤/٢٠٠٦ م الموجّهة الى سماحة السيد السيستاني نحيطكم علماً بانه سبق لسماحته - دام ظله - أن أكّد مراراً وتكراراً على لزوم رعاية حقوق اخوتنا اللاجئين الفلسطينيين وعدم التعرض لهم بالاذى ، وقد اجرى مكتب سماحته اتصالات بالجهات الرسمية ذات العلاقة لحثّهم على توفير الحماية لهم ومنع الاعتداء عليهم ، وسنواصل العمل في هذا الاتجاه ان شاء الله تعالى .

ونجدون مع هذه الرسالة ماهو موثّق من موقف سماحة السيد دام ظله في هذه التعزية .

نسأل الله العلي القدير أن يمنّ على اخواننا الفلسطينيين بتحرير اراضيهم ليعود اللاجئون منهم الى ديارهم معززين مكرّمين . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٢٢/٣/١٤٢٧هـ
٢٢/٤/٢٠٠٦م

مكتب السيد السيستاني

SISTANI@SISTANI.ORG

WWW.SISTANI.ORG

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولاً ـ المراجع العربية.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية.

أولًا - المراجع العربية :

أولاً: المصادر الأولية:

- مقابلة / د. حميد الدهلكي -عضو برلمان سابق بالجمعية الوطنية العراقية (٢٠٢١، يناير). تمت عن طريق المحادثة الهاتفية.
- مقابلة شخصية مع السيد صدر الدين القبانجي - إمام جمعة النجف وعضو الهيئة القيادية للمجلس الأعلى في العراق (٢٠٢١، يناير).
- مقابلة شخصية مع المرجع الديني الشيخ محمد السند البحراني (٢٠٢١، مارس).
- مقابلة مع السيد جواد الخوئي- رئيس مؤسسة الخوئي في النجف (٢٠٢١، يناير). تمت عن طريق المحادثة الهاتفية.

ثانياً: الكتب:

- إلياس، ج، وستش، ب. (٢٠١٦). أساسيات العلاقات الدولية (محيي الدين حميدي، مترجم). دمشق: دار الفرقد.
- الأنصاري، مرتضى. (١٣٩٢هـ). المكاسب (ط.١). النجف: مطبعة الآداب.
- بحر العلوم، محمد. (٢٠١٥). النجف الأشرف والمرجعية الدينية (ط.١). بيروت: العارف للمطبوعات.

- الجبوري، كامل. (٢٠٠٦). السيد محمد كاظم اليزدي سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية (ط.١). قم: مطبعة برهان.
- الجزائري، محمد. (٢٠١٧). السيد أبو القاسم الخوئي رؤاه ومواقفه السياسية (ط.١). بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر.
- حداد، ريمون. (٢٠٠٦). العلاقات الدولية (ط.٢). بيروت: دار الحقيقة.
- الحكيم، عبد الهادي. (٢٠١٥). الفقه للمغتربين وفق فتاوى سماحة أية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (ط.٨). بيروت: دار المؤرخ العربي.
- الحكيم، عبد الهادي. (٢٠١٨). المرجعية الدينية ودورها الاجتماعي والسياسي في العراق ماضياً وحاضراً (نظرية إرادة الأمة للمرجع الأعلى السيد السيستاني أنموذجاً) (ط.١). كربلاء: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
- الخفاف، حامد. (٢٠١٥). النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية (ط.٦). بيروت: دار المؤرخ العربي.
- الرفاعي، عبد الجبار. (٢٠١٤). مفهوم الدولة في مدرسة النجف. الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود.
- رؤوف، عادل. (٢٠٠٥). العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن (١٩٥٠-٢٠٠٠) (ط.٣). المركز العراقي للإعلام والدراسات.
- السيد حسين، عدنان. (٢٠٠٣). نظرية العلاقات الدولية (ط.١). بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع.

- السيد سليم، محمد. (٢٠١٣). تحليل السياسة الخارجية (ط.٣). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- الشامي، حسين. (١٩٩٩). المرجعية الدينية من الذات إلى المؤسسة (ط.١). لندن: مؤسسة دار الإسلام.
- الصدر، محمد. (١٤٣٠هـ). دروس في علم الأصول (ط.٦). قم: مؤسسة انتشارات دار العلم.
- الصدر، محمد. (١٩٨٦). تاريخ الغيبة الصغرى (ط.٣). بيروت: دار التعارف.
- الصفار، حسن. (٢٠٠٨). المذهب والوطن (ط.٢). القطيف: أطياف للنشر والتوزيع.
- الطبرسي، أبو منصور. (١٤١٦هـ). الاحتجاج (ط.٢). طهران: انتشارات أسوة.
- العاملي، الحر. (١٤١٤هـ). وسائل الشيعة ومستدركها (ط.٢). قم: مؤسسة التراث الإسلامي.
- العاملي، علي. (٢٠١٠). كيف رد الشيعة غزو المغول (ط.٢). الحلة: مركز العلامة الحلي الثقافي.
- عبد الرزاق، صلاح. (٢٠١٩). السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق (ط.١). بيروت: دار المحجة البيضاء.
- عبد الهادي، الحكيم. (٢٠١٢). حوزة النجف الأشرف النظام ومشاريع التطور (ط.٣). بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

- الغروي، علي. (١٤١٣هـ). التنقيح في شرح العروة الوثقى(التقليد) (ط.١). إيران: مؤسسة تراث الإمام الخوئي.
- الفضلي، عبد الهادي. (٢٠١٥). الحوزة العلمية: تاريخها، نظامها ودورها في تغيير واقع الأمة. (د. ن).
- الكاتب، أحمد. (١٩٩٨). تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه (ط.١). بيروت: دار الجديد.
- مجموعة مؤلفين. (٢٠١٨). السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤(ط.١). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- مجموعة مؤلفين. (٢٠١٩). الشيعة العرب الهوية والمواطنة (ط.١). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مزاحم، هيثم. (٢٠١٧). تطور المرجعية الشيعية من الغيبة إلى ولاية الفقيه (ط.١). بيروت: دار المحبة البيضاء.
- مقلد، إسماعيل. (١٩٨٧). نظريات السياسة الدولية. الكويت: منشورات دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.
- مقلد، إسماعيل. (٢٠٠٢). العلاقات والسياسة الدولية النظرية والواقع (ط.٢). د. ن.
- نزار، حيدر. (٢٠١٠). المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق من١٩٥٨-١٩٦٨ (ط.١). بيروت: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع.
- نقاش، ا. (٢٠١٤). شيعة العراق (عبدالاله النعيمي، مترجم) بغداد: دار المدى للإعلام والثقافة والفنون.

ـ الوردي، علي. (١٩٥٨). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. قم: مطبعة شريعت.

ثالثاً: الموسوعات الورقية:

ـ ربيع، محمد، ومقلد، إسماعيل. (١٩٩٣). موسوعة العلوم السياسية (ص.٥٣). الكويت: جامعة الكويت.

رابعاً: رسائل الماجستير والدكتوراة:

ـ السعدون، أحمد. (٢٠٠٧). المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.

خامساً: المجلات العلمية:

ـ الربيعي، كوثر. (٢٠١٠). سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص. مجلة دراسات دولية،(٤٤).

ـ العيساوي، علي. (٢٠١١). السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣ بين ضرورات دور أكاديمي وتجليات الواقع. المجلة السياسية والدولية.

ـ مجلة النجف. (١٩٥٨، ٣١ تموز) (١٠).

سادساً: المواقع الإلكترونية:

ـ استقبال سماحة السيد للرئيس الإيراني الدكتور حسن روحاني. (٢٠١٩، ١٣مارس). استرجعت في تاريخ ٢٩ مارس، ٢٠٢١ من https://www.sistani.org/arabic/archive/26257/

- الخطبة الثانية لصلاة الجمعة بإمامة السيد أحمد الصافي. (٢٠١٥، ١١ ديسمبر). استرجعت في تاريخ ٢٩ مارس، ٢٠٢١ من
https://imamhussain.org/fridaysermon/5996

- لا مفر الوضع الخطير للفلسطينيين في العراق. (٢٠٠٦، ٣٠ إبريل). استرجعت في تاريخ ١٧ مارس، ٢٠٢٠ من
https://www.hrw.org/reports/iraq0706ar.pdf

- لأول مرة تفاصيل مثيرة أهمها رسالة السيستاني إلى ملك السعودية. (٢٠١٨، ٢٩ ديسمبر). استرجعت في تاريخ ٢٩مارس، ٢٠٢١ من
https://sptnkne.ws/kvHg

- نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية العليا فضيلة العلامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في يوم الجمعة. (٢٠٢٠، ٣ يناير). استرجعت في تاريخ ١٣ إبريل، ٢٠٢١ من
https://www.sistani.org/arabic/archive/26374/

ثانيًا - المراجع الأجنبية:

أولاً: المجلات العلمية:

- Ataman, A. (2003). The Impact of Non-State Actors on World Politics: A Challenge to Nation-States. Turkish Journal of International Relations, 2(1).

- Arts, B. (2000, December). Regimes, Non-State Actors, and the State System: A `Structurational' Regime Model.European Journal of International Relations, 6 (4).

ثانياً: المواقع الإلكترونية:

- Arts, B. (2003, April). Non-State Actors in Global Governance Three Faces of Power. Retrieved May25, 2021 fromhttp://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download;jsessionid=B32F1EBBD146F755DA590F49C1C08A25?-doi=10.1.1.201.430&rep=rep1&type=pdf

system would constitute an obstacle for it to play roles in Iraq's internal or foreign policy.

The study reached several conclusions and results, among which are that the religious authority in Iraq has doubled its political role after the fall of the Iraqi regime in 2003.This was reflected in its role in influencing issues related to the internal and foreign policy of Iraq. The weakness of the political system after 2003 and the emergence of many issues and signs of instability that accompanied the American occupation gave the authority space and a more role to take the lead in the political scene in Iraq.

Although it does not adopt the principle of engaging in political issues, the intervention of the religious authority, especially the religious authority, Sayyid Ali al-Sistani, was under justifications for the necessity of confronting what the public interest imposes, in accordance with the legal balances. In that context, the religious authority in Najaf has grown in its role in influencing the paths of Iraqi foreign policy after 2003, especially those it sees as related to the sovereignty, stability, and territorial integrity of Iraq, and not making it an arena for settling regional and international accounts.

The study also reveals that the religious authority, with its traditional behavior, so to speak, has played various political roles in Iraq's foreign policy without turning into a hierarchical institution authority in the modern style.

Abstract

This research aims to analyze the role of religious authority and its effect on the foreign policy of the Republic of Iraq after 2003 till the present time 2021.The changes and events that Iraq is going through after 2003 and make it necessary to establish a foreign policy that has the ability to build good relations with all parties and enable it to regain its position so as to gain acceptance in the regional and international community.

In this study, the focus will be on the non-state actor's representatives especially the role of religious authority which effectively figured after the fall of the Iraqi regime in 2003, both internally and externally in Iraq. Moreover, the historical aspect of the establishment of the scholarly estate and the religious authority will be reviewed, and its position on political issues in general and foreign policy in particular. Besides the above, the political role of the religious authority before 2003 and the nature of challenges it forced during that period, and its role on internal and external political issues will be reviewed. This is done for comparing it with the stage after the fall of Iraqi regime in 2003 and the resulting transformations, which led to the doubling of the role of religious institutions in Iraq.

On the other hand, the institutional authority and the most important obstacles and impediments to its transformation into formal, hierarchical system in the modern style as one of the forms of civil society institutions will be identified. It will also be known whether its failure to transform into an institutional

قـواعـد النشـر في
سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه)

١ـ أن يكون موضوع الرسالة معنياً بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية (دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار).

٢ـ أن يمثل موضوع الرسالة إضافة جديدة إلى حقل التخصص، وأن يكون الملخص مُفيداً للساحة العلمية.

٣ـ ألا يكون قد مضى على إجازة رسالة الماجستير أكثر من (٣) سنوات، ورسالة الدكتوراه أكثر من (٥) سنوات.

٤ـ تسليم المركز نسخة من الرسالة الأصلية .

٥ـ لايقل عدد كلمات ملخص رسالة الماجستير عن (١٢,٥٠٠) كلمة. ورسالة الدكتوراه عن (٢٥,٠٠٠) كلمة.

٦ـ أن يكون الملخص باللغة العربية الفصحى مع مراعاة جميع القواعد الإملائية والنحوية .

٧ـ أن يذكر الباحث اسم الجهة المانحة لدرجة الماجستير والسنة التي تم فيها اعتماد الدرجة العلمية في أسفل الصفحة الأولى من الملخص .

٨ـ أن توضع الخرائط والجداول والهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة في الأبحاث العلمية .

٩ـ أن يقدم الباحث إقراراً مرفقاً بملخص الرسالة بأنه لم يسبق طباعتها ونشرها، وغير مقدمة للنشر إلى أي جهة أُخرى.

١٠ـ يقدم المركز مكافأة مالية رمزية عن كل ملخص مقدارها (٥٠) دينار كويتي.

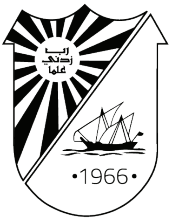

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University

The Role of Religious Authority in Influencing Iraq's Foreign Policy During the Period (2003-2021)

Abstract of
MA Thesis

Shahad Sabah Ahmad

Abstract Series
of MA Thesis and Ph. D. Dissertations
No. (70)

Kuwait - 2024

ISBN: 978-9921-749-57-1